الفصل الثالث

اتجاهات عينة من قاطني المجتمعات الفقيرة المستهدفة والمعرضة للاستهداف نحو ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية

- تمهيد.
- أولاً: خصائص عينة الدراسة.
- ثانيًا: رؤية عينة الدراسة لمشاكل مجتمعهم.
- ثالثًا: المعرفة بظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية.
- رابعًا: الاتجاهات العامة نحو الاتجار في الأعضاء البشرية.
- خامسًا: بعض ممارسات عملية بيع الأعضاء البشرية.

تمهيد:

يناقش هذا الفصل مجموعة من الموضوعات الرئيسية المرتبطة بمعارف واتجاهات بعض قاطني المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف محل الدراسة الميدانية بظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية؛ باعتبار سكان هذا السياق الاجتماعي هم الأكثر معرفة بالظاهرة، وبالتالي تشكلت اتجاهات عامة نحو الظاهرة، وبالطبع ترصد نتائج الدراسة الميدانية موقف سكان السياق الاجتماعي الحضري سواء في المجتمعات المستهدفة أو المجتمعات المعرضة للاستهداف.

ويتضمن هذا الفصل خمسة موضوعات أساسية هي:

أولاً : خصائص عينة الدراسة.

ثانياً : رؤية عينة الدراسة لمشاكل مجتمعهم.

ثالثاً : معرفة عينة الدراسة بظاهرة بيع الأعضاء البشرية، ومن أين يستمدون هذه المعرفة، ثم حجم انتشار الظاهرة سواء في مجتمعات سكنهم أو لدى معارفهم وجيرانهم، ثم خصائص البائع وفقًا لرؤيتهم، هذا إلى جانب نظرتهم لمستقبل الظاهرة.

رابعاً: اتجاهات عينة الدراسة نحو الظاهرة سواء بالقبول أو الرفض، وأسباب هذا الموقف، ثم رؤيتهم للمخاطر التي تسببها عملية الاتجار، ومن المسئول عن انتشارها، والطرق المقترحة من وجهة نظرهم لحل مشكلة بيع الأعضاء، ومن المسئول عن عمليات المواجهة.

خامساً: أهم الممارسات التي تتم خلال عملية البيع من خلال مشاهدات عينة الدراسة، كيف يتعرف البائع على المشتري، ثم كيفية الوصول إلى البائع، وطرق وأساليب الإقناع، والظروف التي تدفع الضحايا لقبول عملية البيع، وكيف يتصرف البائع في عائد عملية البيع، وما أكثر الجنسيات شراء للأعضاء البشرية، وأكثر الجنسيات بيعًا للأعضاء داخل المجتمع المصري.

أولاً: خصائص عينة الدراسة (الزوج والزوجة):

- اهتم الباحث في الفصل السابق بعرض الخصائص الديموجرافية والاقتصادية والبنية التحتية للأسر المعيشية التي بلغ عددها ١٥٠ أسرة معيشية بإجمالي ٥٧٤ فردًا من واقع استجواب رب الأسرة المعيشية.
- ويهتم هذا الفصل بعينة الدراسة الميدانية التي تم تطبيق الاستمارة عليهم، وكان إجمالي العينة العمدية لهؤلاء ٣٠٠ مفردة بحثية مقسمة مناصفة بين الزوج والزوجة.

أ- مؤشر النوع:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن ٥٠٪ من العينة ذكور مقابل ٥٠٪ إناث، وهو ما يعني وعي هيئة البحث بضرورة تمثيل الذكور والإناث داخل عينة الدراسة.

ب- مؤشر محل الإقامة:

أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة ٦٦,٧٪ من العينة يقيمون في محافظات القاهرة، في حين جاءت نسبة ١٦,٧٪ للمقيمين في محافظة الدقهلية وبنفس النسبة المقيمون بمحافظة المنيا، وتعبر هذه النسب عن أن ثلثي العينة تم سحبها من محافظة القاهرة باعتبارها المحافظة التي تضم المجتمعات المستهدفة للإتجار «والتى تتم فيها غالبية مراحل دورة الاتجار كما سبق أن أشرنا»، في حين أن الثلث الباقي تم تقسيمه بين محافظتي الدقهلية والمنيا باعتبارهما محافظتين تضمان المجتمعات المعرضة للاستهداف.

ج- مؤشر محل الميلاد:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن ٨٧,٧٪ من عينة الدراسة قد ولدوا في الحضر مقابل نسبة ١٢,٣٪ ولدوا في الريف، وتعبر هذه النتيجة عن طبيعة السياق الاجتماعي الذي تنمو فيه ظاهرة الاتجار، وهو السياق الحضري، وترجع نسبة من

ولدوا في الريف إلى طبيعة مجتمعات الدراسة العشوائية والشعبية الفقيرة التي تجذب إليها المهاجرين الريفيين – الحضريين.

د- مؤشر التعليم:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة٣١٪ من عينة الدراسة من أصحاب التعليم المتوسط، يليها نسبة ٢٩,٣٪ من الأميين، ثم نسبة ١٤,٣٪ من أصحاب التعليم الجامعي، ثم نسبة ٩٪ من أصحاب التعليم الإعدادي، ثم نسبة ٧٪ ممن يقرأ ويكتب، ثم ٦,٧٪ من أصحاب التعليم الابتدائي، ثم نسبة ٢,٧٪ دراسات عليا.

وتعبر هذه النتائج عن تنوع التركيبة التعليمية لعينة الدراسة حيث يقترب من حصل على مؤهل متوسط وجامعي وفوق جامعي إلى ما يقرب من نصف العينة، أما من لم يحصل على مؤهل دراسي والأميون فيشكلون النصف الآخر للعينة، وبالطبع تعبر النتائج عن طبيعة السياق الاجتماعي العشوائي والشعبي الفقير الذي تنخفض فيه نسبة التعليم وترتفع الأمية بشكل ملحوظ.

هـ- أوضحت المهنة:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٤٠٪ من عينة الدراسة من الحرفيين والعمال والفنيين، يليها نسبة ٣٢,٣٪ من ربات البيوت، ثم نسبة ١٥,٣٪ مهن متخصصة، ثم نسبة ٩,٦٪ أعمال حرة وأصحاب مشروعات، ثم نسبة ٢,٦٪ بدون عمل.

وتعبر هذه النتائج عن ارتفاع نسبة العمالة الهامشية والحرفية داخل عينة الدراسة وتراجع المهن المتخصصة والأعمال الحرة وارتفاع نسبة الإعالة لوجود نسبة كبيرة من ربات البيوت غير العاملات.

و- مؤشر قطاع العمل:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٥٩٪ من عينة الدراسة تعمل في القطاع الخاص، يليها نسبة ٢١,٥٪ تعمل في القطاع الحكومي، ثم نسبة ١٩,٥٪

تعمل في القطاع غير المنتظم، وتعبر هذه النتائج عن أن النسبة الغالبة داخل عينة الدراسة تعمل في القطاع الخاص وغير المنتظم، والنسبة الأقل تعمل في القطاع الحكومي.

وهو ما يعني أن غالبية سكان المجتمعات العشوائية والشعبية الفقيرة يعملون في قطاعات خاصة وغير منتظمة على عكس المجتمعات الأكثر تحضرًا التي يسودها العمل في القطاع الحكومي والرسمي المنتظم .

ز- مؤشر الدخل:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٤٧٪ من عينة الدراسة تقل دخولهم عن الألف جنيه شهريًا، يليها نسبة ٣٤,٣٪ بدون دخل، ثم نسبة ١٨,٧٪ تزيد دخولهم على الألف جنيه شهريًا.

وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع مستوى الدخل الشهري لدى أفراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط عند حد ٥٤٧,٤ جنيه شهريًا وبانحراف معياري ٦٣١,٧، وهو ما يعني أنه متوسط معقول بالنسبة للفرد قياسًا بالحد الأدنى للفقر، لكن ارتفاع نسبة الإعالة يجعل هذا الدخل منخفضًا حيث يتوزع على الأفراد المعالين وبالتالي يكون النصيب الفعلي للفرد أقل من حد الفقر المقرر في التقارير الدولية باثنين دولار يوميًا.

ح- الفرق النوعي على مستوى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية:

- إذا كانت هذه الخصائص العامة لعينة الدراسة والتي تضمنت الزوج والزوجة فإننا سوف نعرض الآن لأهم الفروق بين الذكور والإناث بالنسبة لبعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.
- وفيما يتعلق بالفروق في الدخول طبقًا للنوع أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة من هم بدون دخل ٤٪ للذكور مقابل ٦٤,٧٪ للإناث ثم من تقل

دخولهم عن ألف جنيه كانت ٦٠٪ للذكور مقابل ٣٤٪ للإناث، وأخيرًا من تزيد دخولهم على ألف جنيه كانت ٣٦٪ للذكور مقابل ٤ , ١٪ للإناث.

وتعبر هذه النتائج عن فروق واضحة بين الذكور والإناث على مستوى الدخل، كان في عمومه لصالح الذكور، حيث جاء ما يقرب من ثلثي عينة الإناث بدون دخل، ومن تعمل منهن كانت دخولهن أقل من الألف جنيه، وهو ما يعني أنهن يعملن في مهن هامشية لا تدر عائدًا ماديًا كبيرًا.

توزيع عينة الدراسة طبقًا للدخل الشهرى للمبحوث مع متغير النوع

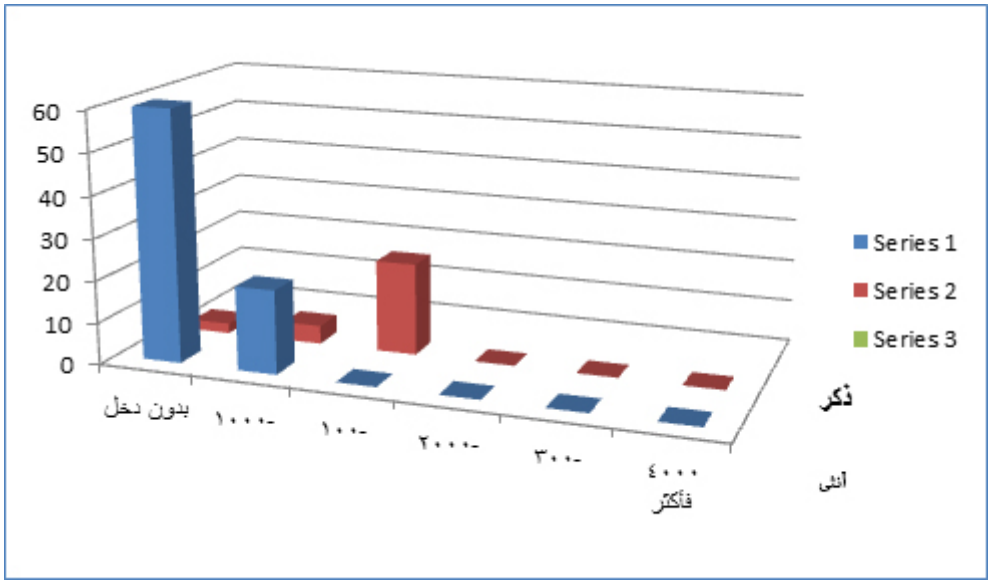

- وفيما يتعلق بالفروق التعليمية طبقًا للنوع أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة الأميين٣, ٢٧٪ للذكور مقابل ٣ , ٣١٪ للإناث، ومن يقرأون ويكتبون ١٠٪ للذكور مقابل ٤٪ للإناث، ثم التعليم الابتدائي ٧ , ٤٪ للذكور مقابل ٧ , ٨٪، ثم التعليم الإعدادي ٨٪ للذكور مقابل ١٠٪ للإناث، ثم التعليم المتوسط وفوق المتوسط ٣٠٪ للذكور مقابل ٣٢٪ للإناث، ثم التعليم الجامعي ٣ , ١٧٪ للذكور مقابل ٣ , ١١٪ للإناث، وأخيرًا الدراسات العليا ٧ , ٢٪ لكل من الذكور والإناث .

وتشير البيانات إلى وجود تقارب واضح بين الذكور والإناث في المستويات التعليمية المختلفة وإن كان هناك فارق واحد فقط تمثل في ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي بين الذكور عنه بالنسبة للإناث وهو ما يعني حرص الأسر الفقيرة على مواصلة الذكور للتعليم من أجل الحصول على فرصة أفضل في الحياة، في حين يتراجع ذلك الحرص بالنسبة للإناث.

توزيع عينة الدراسة طبقًا للحالة التعليمية للمبحوث مع متغير النوع

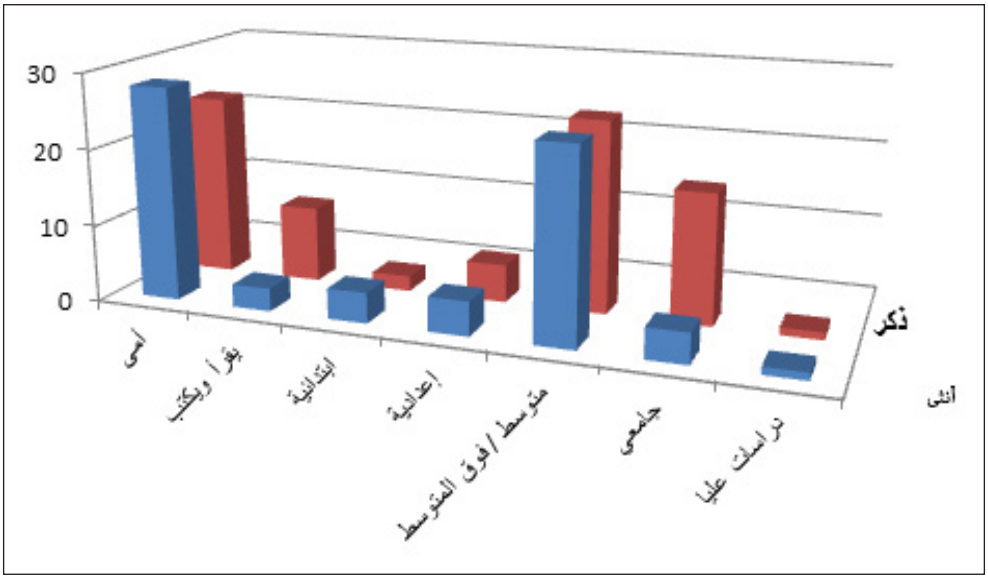

- وفيما يتعلق بالفروق العمرية طبقًا للنوع أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة من تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا بين الذكور كانت ٣٣,٣٪ مقابل ٥٦٪ بين الإناث، ثم من تتراوح اعمارهم بين ٣٠ و ٤٥ عامًا كانت ٥٩,٣٪ للذكور مقابل ٤٣,٣٪ للإناث، وأخيرًا من تزيد أعمارهم عن ٤٥ عامًا كانت ٧,٣٪ للذكور مقابل ٠,٧٪ للإناث .

وتشير البيانات إلى انخفاض أعمار الإناث مقارنة بالذكور حيث جاءت النسبة الأكبر في المرحلة العمرية الاقل من ثلاثون عامًا، وتعد هذه النسبة طبيعية لأن الأزواج غالبًا ما تكون أعمارهم أكبر نسبيًا من الإناث.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لسن المبحوث مع متغير النوع

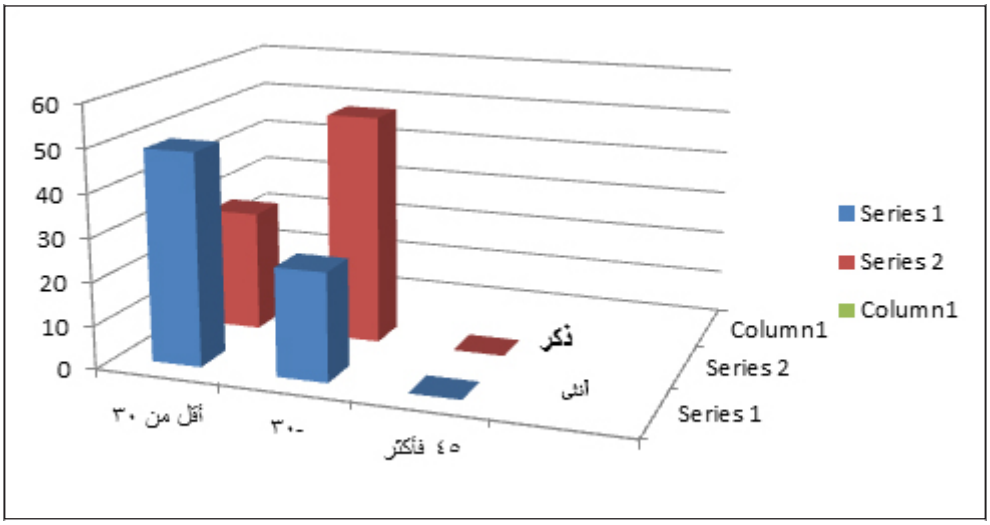

- وفيما يتعلق بالفروق المهنية طبقًا للنوع أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة من يعملون بمهن متخصصة ١٤٪ مقابل ٦,٧٪ للإناث، أما من يعملون في مهن حرفية وعمالة هامشية ٥٦,٧٪ للذكور مقابل ٢٣,٣٪ للإناث، وأما الموظفون وأعمال السكرتارية فقد جاءت ٦٪ للذكور مقابل ٤٪ لإناث، وأما من هم بدون عمل فقد جاءت ٤٪ للذكور مقابل ١,٣٪ للإناث، هذا إلى جانب وجود بعض المهن الخاصة بالذكور فقط مثل الأعمال الحرة وجاءت بنسبة ١٩,٣٪ وأعمال خاصة بالإناث فقط مثل ربة المنزل بنسبة ٦٤,٧٪ .

وتشير هذه النتائج إلى الفروق الواضحة بين الذكور والإناث في طبيعة المهن حيث جاء ما يقرب من ثلثي عينة الإناث من ربات البيوت وهي خاصة بالإناث دون رجال.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لمهنة المبحوث مع متغير النوع

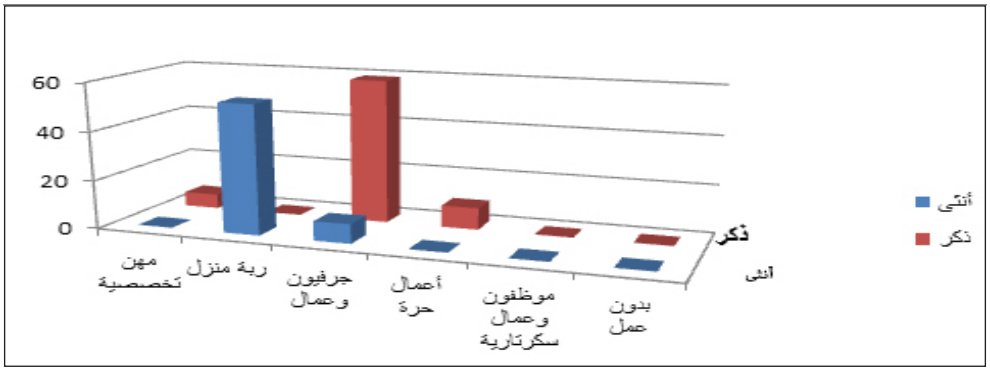

- وفيما يتعلق بالفروق في قطاع العمل طبقًا للنوع أوضحت نتائج الدراسة أن من يعملون بالقطاع الحكومي ١٦,٧٪ للذكور مقابل ٣٥,٣٪ للإناث، أما من يعملون في القطاع الخاص فقد جاءت ٦٦,٧٪ للذكور مقابل ٣٧,٥٪ للإناث، وأخيرًا من يعملون في القطاع غير المنتظم ١٦,٧٪ للذكور مقابل ٢٧,٥٪ للإناث.

وتشير البيانات إلى وجود فروق واضحة في قطاعات العمل بين الذكور والإناث إذا جاءت النسبة الأكبر من الذكور يعملون في القطاع الخاص مقابل ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور في العمل في القطاع الحكومي والقطاع غير المنتظم، حيث تغلب على الإناث العمل في المستشفيات الحكومية والخدمة المنزلية.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لقطاع العمل مع متغير النوع

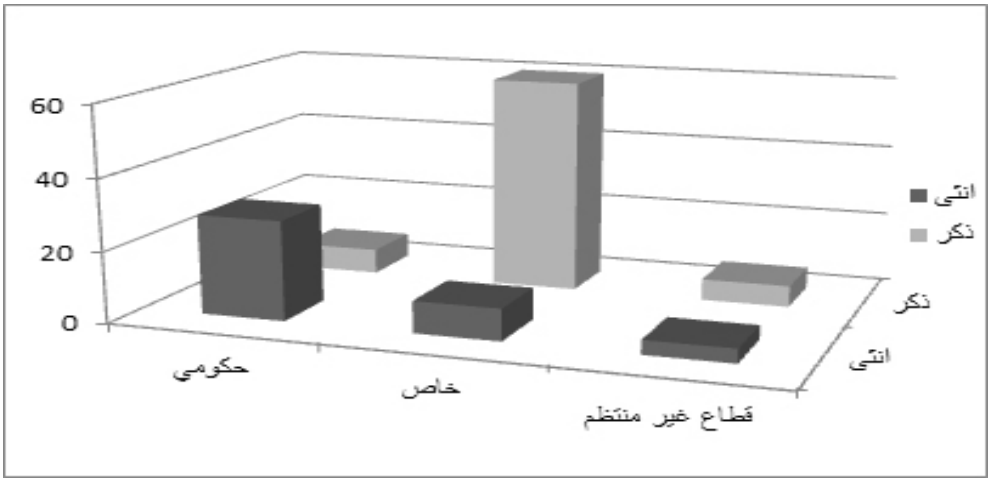

ثانيًا: رؤية عينة الدراسة لمشاكل مجتمعاتهم

- في هذا الإطار كشفت نتائج الدراسة عن أن السياق الاجتماعي الحضري العشوائي والشعبي والذي يمثل مجموعة الدراسة الراهنة سواء في المجتمعات المستهدفة أو المجتمعات المعرضة للاستهداف يعاني عدة مشكلات أساسية على مستوى المرافق والخدمات والبنية المؤسسية والاحتياجات الأساسية المادية والمعنوية.
- ومن خلال استطلاع رأي عينة الدراسة حول أهم المشكلات والاحتياجات التي يشعر بها المواطن في هذا السياق جاءت في المقدمة انتشار البلطجية والاتجار في المخدرات بنسبة ٨١,٣٪ يليها نقص فرص العمل وانتشار البطالة بنسبة٧٩,٣٪، ثم انخفاض الدخل بنسبة ٧٧,٣٪، ثم ارتفاع الأسعار بنسبة ٧١٪، ثم نقص الأمن بنسبة ٦٢,٧٪، ثم نقص المدارس والمستشفيات والمواصلات ومراكز الشباب بنسبة ٦١,٧٪، ثم سوء أحوال المساكن بنسبة ٦١٪، ثم نقص الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي بنسبة ٤٣,٧٪، وبنفس النسبة جاء استغلال التجار للناس، ثم فقدان الرقابة على الأسعار بنسبة ٤١٪، وأخيرًا جاءت نسبة١١٪ في بند أخرى اشاروا إلى وجود مشكلات تتعلق بانتشار التلوث وقلة النظافة والطرق غير المهدة.

ثالثًا: المعرفة بظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية

- نسعى من خلال هذا المحور التعرف على مدى معرفة عينة الدراسة بظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية، ومن أين تأتي معارفهم، وحجم انتشار الظاهرة في مجتمعات إعاشتهم، وخصائص ضحايا الاتجار وفقًا لمعرفتهم بالظاهرة، ورؤيتهم لمستقبل الظاهرة.

١- أساليب معرفة ظاهرة البيع

- تشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالسماع عن الظاهرة إلى أن نسبة ٩٥,٣٪ سمعوا عن بيع الأعضاء البشرية في مقابل نسبة ٤,٧٪ لم تسمع شيئًا عن الظاهرة.

- وتعبر هذه النتائج عن أن الظاهرة أصبحت معروفة وشائعة بشكل عام داخل مجتمعات العينة حيث أكدت غالبية العينة – بغض النظر عن خصائصهم النوعية – معرفتهم بالظاهرة، في حين جاءت نسبة ضئيلة للغاية هي التي لم يسمعوا عن وجود الظاهرة في المجتمع المصري بشكل عام.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لمدى السمع عن بيع الأعضاء البشرية

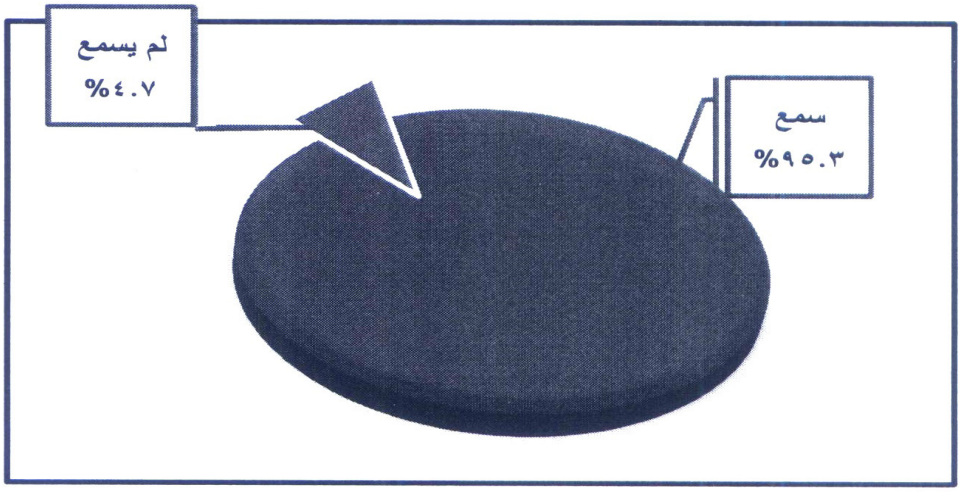

- وأكدت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمصدر المعرفة بظاهرة الإتجار في الأعضاء البشرية على أن نسبة ٨٨,١٪ سمعوا بالظاهرة من خلال الإذاعة والتليفزيون، يليها نسبة ٤٦,٩٪ من خلال الجيران والأصدقاء، ثم نسبة ٢٧,٦٪ من خلال الأهل والأقارب، وبنفس النسبة من زملاء العمل، ثم ٢٥,٢٪ من الجرائد.

وتعبر هذه النتائج عن أن وسائل الإعلام المسموعة والمرئية تلعب دورًا مهمًا في تكوين معارف الإنسان خاصة في المجتمعات الشعبية والعشوائية الأكثر فقرًا، لذلك تراجع دور الوسائل المقروءة التي تتطلب قدرًا أكبر من التعليم والثقافة، في حين جاءت اكتساب المعارف من خلال الجيران والأصدقاء مرتفعة نسبيًا مما يدل على انتشار العلاقات الأولية وعلاقات الوجه للوجه التي تتسم بها المجتمعات الريفية،

وهـو مـا يؤكـد أن السـكان في المجتمعـات الحضريـة الشـعبية والعشـوائية مـا يزالـون يحملـون كثيـرًا مـن القيـم والعـادات والتقاليـد ذات الطبيعـة الريفيـة، فعلـى الرغـم مـن العيـش في الحضـر إلا أنهـم لـم يكتسـبوا بعـد اسـاليب الحيـاة الحضريـة علـى حـد تعبيـر (لويـس ورث).

توزيع العينة طبقًا لمصدر السمع

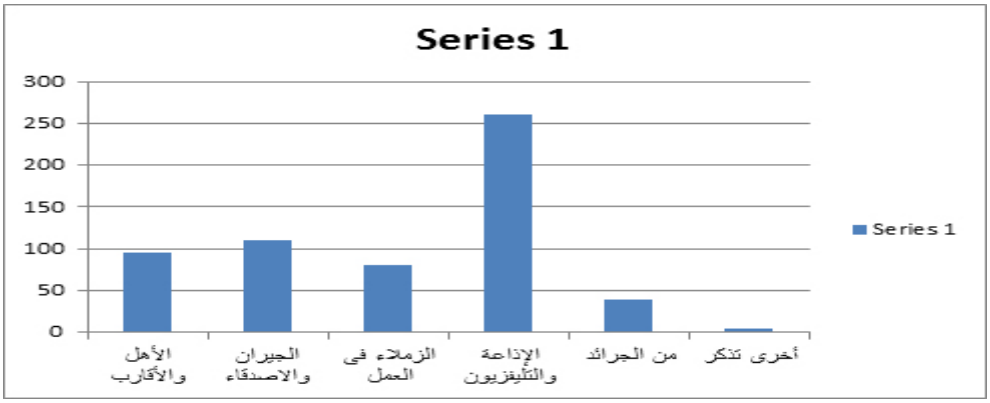

- تشـير نتائـج الدراسـة الميدانيـة إلـى أن نسـبة مـن لـم يسـمعوا بالظاهـرة داخـل منطقتهـم السـكنية جـاءت ٥٢٪ مقابـل نسـبة ٤٨٪ سـمعوا بالظاهـرة في منطقتهـم السـكينة.

- وأكـدت نتائـج الدراسـة علـى وجـود فـروق واضحـة بـين المجتمعـات المسـتهدفة والمعرضـة للاسـتهداف فيمـا يتعلـق بالسـماع بالظاهـرة داخـل منطقتهـم السـكنية، ففـي الوقـت الـذي ارتفعـت النسـبة في مجتمعـات الاسـتهداف حيـث سـجلت ٧٢٪ في إسـطبل عنتر و٦٧٪ في منشـية ناصر انخفضت بشـكل ملحوظ في المجتمعـات المعرضـة الاسـتهداف حيـث سـجلت ١٠٪ في عزبـة الشـحاتين، و٨٪ في أبـى هـلال، و٣,٣٪ في الحسـينية، وتلاشـت إلـى صفـر٪ في السـلخانة.

وبالطبـع يمكـن التأكيـد علـى أن السـماع بوجـود الظاهـرة داخـل المجتمعـات السـكنية للمجتمعـات المحتملـة للاسـتهداف قـد يرجـع إلـى وجـود بعـض الحـالات الفرديـة كمـا أكـدت الدراسـة الاسـتطلاعية.

- تؤكد نتائج الدراسة الميدانية على أن نسبة ٧٠,١٪ من إجمالي من سمعوا بوجود الظاهرة في منطقتهم السكنية سمعوا أن من قام بعملية البيع هو من الجيران والأصدقاء في مقابل ٢٩,٩٪ سمعوا عن الظاهرة في منطقتهم لكن لأشخاص من غير الجيران والأصدقاء .

وتعبر هذه النتائج عن قوة العلاقات الاجتماعية في السياق الاجتماعي الحضري الشعبي والعشوائي، فالعلاقات أقرب للعلاقات الأولية السائدة في الريف حيث يعرف الجيران والأصدقاء كل الأخبار والأحداث التي تتم داخل السياق الاجتماعي (القرية في الريف – المنطقة السكنية في الحضر) الذي يعيشون فيه، على الرغم من سرية الظاهرة وما يرتبط بها من وصمة اجتماعية.

٢- حجم انتشار ظاهرة البيع

أشارت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمدى انتشار ظاهرة الاتجار في المجتمعات المستهدفة إلى أن نسبة ٣٦,٨٪ من قاطني تلك المجتمعات أكدوا على أنها بدأت في الانتشار يليها نسبة ٣٠,٦٪ أكدوا على انتشارها بكثرة، ثم نسبة ١٧,٤٪ أكدوا على وجودها بشكل فردي، ثم نسبة ١٣,٢٪ أكدوا على محدودية انتشارها، ثم نسبة ٢,١٪ أكدوا على عدم معرفتهم بمدى وحجم انتشارها.

وتعبر هذه النتائج عن ارتفاع معدل نمو الظاهرة في مجتمعات الاتجار حيث أكد ما يقرب من ثلثي من قالوا بوجود الظاهرة في مجتمعاتهم المستهدفة للإتجار على أنها بدأت في الانتشار ومنتشرة بكثرة مقابل ما يقرب من الثلث يرى وجودها بشكل فردي ومحدودية انتشارها، ويعد ذلك مؤشرًا على اتجاه الظاهرة نحو الارتفاع وزيادة أعداد المنخرطين في عملية الاتجار في السياقات الحضرية الفقيرة الشعبية والعشوائية.

توزيع العينة طبقًا لقوة انتشار بيع الأعضاء البشرية

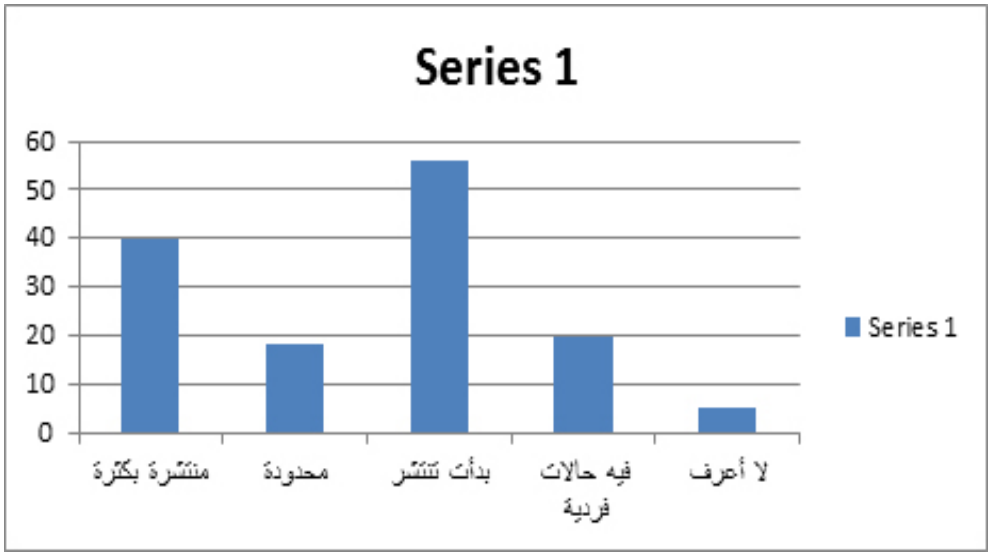

٣- خصائص البائع «الضحية المحتملة»

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن من قاموا بالتأكيد على وجود الظاهرة في مجتمعاتهم المستهدفة قد أشاروا إلى أن أهم خصائص البائعين هي: أنهم يمرون بأزمات مالية بنسبة ١٠٠٪، يليها أنهم فقراء بنسبة ٩٩,٣٪، ثم أنهم من الشباب صغير السن بنسبة ٩٧,٢٪، وبنفس النسبة أنهم متعطلون عن العمل، ثم أنهم من أسر كبيرة الحجم بنسبة ٩٥,٨٪، ثم أنهم من محدودي الدخل بنسبة ٨١,٩٪، وأخيرًا أن تعليمهم محدود بنسبة ٧٧,١٪.

وتتقارب هذه النتائج مع ما جاءت به الدراسة الاستطلاعية وقراءة ملفات القضايا، فغالبًا ما تأتي الأزمات والفقر في مقدمة الدوافع لعملية الاتجار حيث يقوم الوسطاء باصطياد الضحايا أثناء المرور بأزمات مالية، ويأتي التأكيد على الطبيعة الشابة للضحايا لارتفاع احتمالية سلامة أعضائهم، وبالطبع هناك علاقة قوية بين الفقر والدخل المحدود والبطالة حيث تسبب هذه الخصائص أزمات مالية مستمرة في ظل أسر كبيرة الحجم لا تستطيع توفير الأمان لأبنائها، أما بالنسبة لتراجع نسبة أصحاب التعليم المحدود مقارنة بالخصائص الاخرى فيأتي

متفقًا مع نتائج الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» التي أكدت على أن الضحايا قد يأتون من مستويات تعليمية متباينة وإن كان يغلب عليهم انخفاض المستويات التعليمية، وهي خاصية من خصائص سكان السياقات الاجتماعية الفقيرة، فهناك علاقة واضحة بين الفقر وانخفاض المستوى التعليمي.

توزيع عينة الدراسة لأهم صفات الذين باعوا أعضائهم البشرية

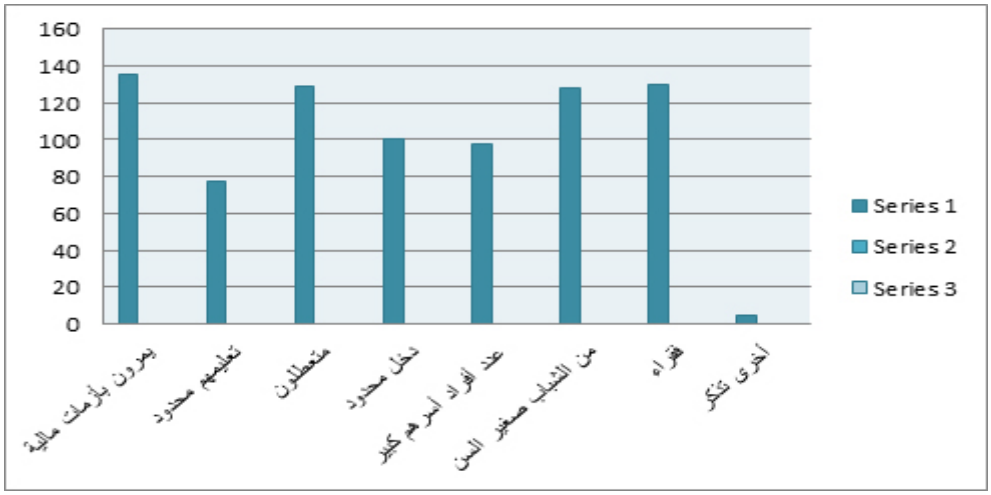

٤- مستقبل ظاهرة البيع:

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن من أكدوا على وجود الظاهرة في مجتمعاتهم المستهدفة للإتجار، يرون مستقبل الظاهرة في زيادة مستمرة حيث جاءت نسبة ٧٩,٢٪ من إجمالي هؤلاء تؤكد على أنها سوف تزداد، يليها نسبة ١٠,٤٪ أكدوا على أنها ستظل كما هي، ثم نسبة ٧,٦٪ أكدوا على عدم معرفتهم باتجاهات الظاهرة في المستقبل، ثم نسبة ٢,٨٪ أكدوا على أنها سوف تقل في السنين القادمة .

وتعبر هذه النتائج عن عدم تفاؤل سكان السياق الذي تتم فيه – مراحل عملية دورة الاتجار في الأعضاء البشرية – في إمكانية مواجهة الظاهرة في المستقبل لذلك جاءت الغالبية من العينة تؤكد على أنها سوف تزداد في المستقبل مقابل نسبة ضئيلة للغاية هي التي أكدت على أنها سوف تقل، ويمكن تفسير ذلك في

إطار ما يشعر به سكان هذا السياق الحضري الفقير الشعبي والعشوائي حيث يعاني الإهمال الشديد وبالتالي فقدان الثقة في مستقبل أفضل خاصة في مواجهة الظواهر السلبية، فإذا كان الفقر والبطالة والأزمات المادية هي من الأسباب الرئيسية لانخراط البائع داخل هذا السياق في عملية الاتجار حيث أصبحت معالجة هذه المشكلات مزمنة، لذلك تأتي توقعات السكان في إطار مواجهة عملية الاتجار في صالح زيادتها المستقبلية.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لرأى العينة في بيع الأعضاء وعن مدى زيادته

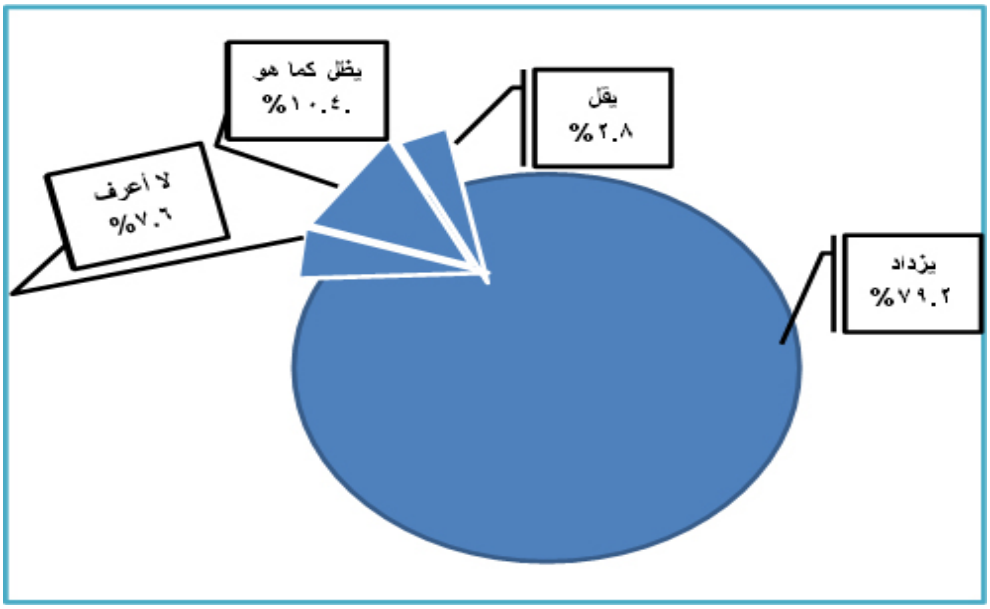

٥- أسباب معرفة ظاهرة السرقة

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٧٤,٧٪ من إجمالي العينة قد سمع عن سرقة الأعضاء البشرية، مقابل نسبة ٢٥,٣٪ لم يسمع عن ظاهرة سرقة الأعضاء البشرية.

وتعبر هذه النتائج عن أن معارف مفردات عينة البحث – سواء في المجتمعات المستهدفة أو في المجتمعات المعرضة للاستهداف بعملية البيع تفوق معارفهم

بعملية السرقة وهو ما يعني أن ظاهرة البيع أكثر انتشارًا من ظاهرة السرقة، خاصة في إطار مجتمعات الدراسة على الرغم من أن نتائج الدراسة الاستطلاعية وقراءة ملفات القضايا أكدت على أن السياق الاجتماعي لعملية البيع هو نفس السياق الاجتماعي لعمليات السرقة، بل إن الضحايا فى الحالتين يتصفون بنفس الخصائص والسمات، وهذه النتيجة تؤكد على أن أساليب التحايل من أجل الإيقاع بالضحية عن طريق البيع أسهل من أساليب التحايل من أجل السرقة، هذا إلى جانب أن المشكلات التي قد تسببها عمليات البيع أقل كثيرًا من المشكلات التي قد تسببها عمليات السرقة خاصة للوسطاء الرئيسيين (الأطباء – المستشفيات – معامل التحاليل).

توزيع عينة الدراسة طبقًا لمدى السمع عن سرقة الاعضاء البشرية

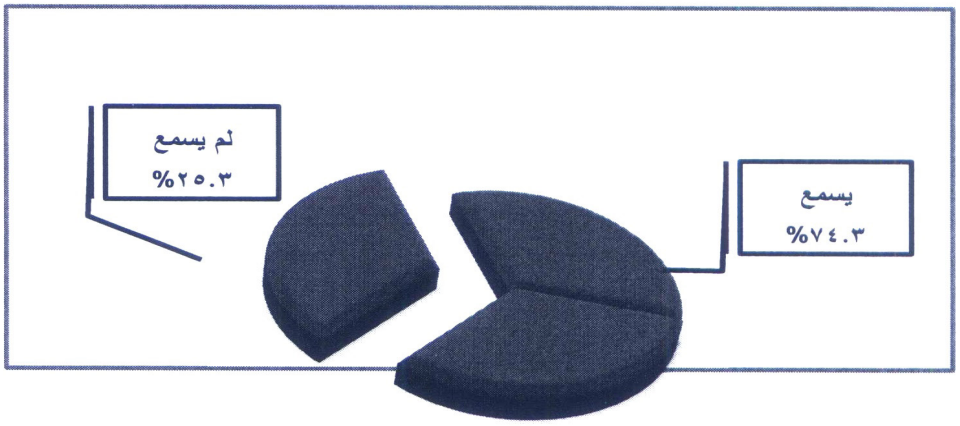

- وأشارت نتائج الدراسة الميدانية حول القائمين بعملية السرقة لمن أكدوا سماعهم بهذه الظاهرة إلى أن نسبة ٧٣,٢٪ أشاروا إلى أن السرقة تتم عن طريق المستشفيات، يليها نسبة ٥٦,٣٪ أشاروا إلى أن السرقة تتم بواسطة أطباء، ثم نسبة ٥٠,٤٪ أكدوا على أن السرقة تتم بواسطة عصابات، ثم نسبة ٦,٧٪ أشاروا إلى أنها تتم بواسطة أفراد عاديين، ثم نسبة٥,٤٪ أكدوا على أنها تتم بواسطة موظفين إداريين بالمستشفيات، ثم نسبة ٤,٥٪ أشاروا إلى أن السرقة تتم بواسطة ممرضات.

وتأتي هذه النتائج طبيعية ومتفقة مع ما أكدته نتائج الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» وقراءة ملفات القضايا حيث تأتي المستشفيات والأطباء في المقدمة وهم من الوسطاء الرئيسيين في عمليات الاتجار، ثم يلي هؤلاء الوسطاء الرئيسيين وسطاء فرعيون قد يشكلون ما يشبه العصابات حيث تتم العملية بطريقة منظمة ومحددة الأدوار لكل طرف من أطرافها، وبالطبع يشارك في هذه العملية أطراف متعددة من ا لوسطاء الفرعيين قد يكونون أفراداً عاديين أو عاملين في المجال الطبي (إداري وفني وخدمي)، ويشارك كل طرف من هذه الأطراف في عمليات السرقة على حسب الدور الذي يمكن أن يقوم به، لكن دائمًا ما يرى البسطاء من سكان السياق الحضري الفقير الأطراف الظاهرة والمباشرة لعملية السرقة وهي المستشفى والطبيب، في حين تتراجع رؤية الأطراف الفرعية أو الوسطاء الفرعيين، وهذا لا يقلل من أهمية أدوارهم في عمليات السرقة فقد تكون أدوارهم أكثر أهمية من المستشفى والطبيب لأنهم المتفاعلون المباشرون مع الضحايا، بل هم في معظم الأوقات جالبوهم.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لأهم صفات الذين باعوا أعضائهم

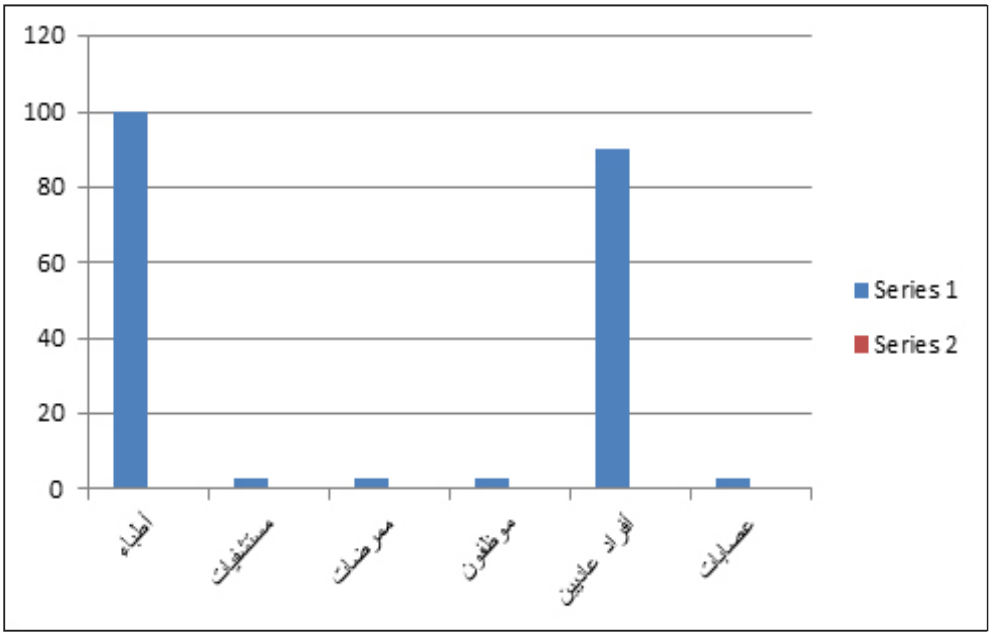

رابعًا: الاتجاهات العامة نحو الاتجاه في الأعضاء البشرية

نسعى فى هذا المحور من الدراسة الميدانية للتعرف على اتجاهات عينة الدراسة نحو ظاهرة الإتجار في الأعضاء البشرية سواء بالموافقة أو الرفض وأسباب كل منهما، والتعرف على المخاطر التي تسببها عملية الاتجار والمسئول عن انتشار بيع الأعضاء، وكيفية حل مشكلة بيع الأعضاء والمسئول عن عمليات المواجهة.

١- الآراء حول ظاهرة البيع:

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة ٩٥,٣٪ من إجمالي العينة غير موافقين على بيع الأعضاء البشرية، مقابل نسبة ٤,٧٪ موافقين على عملية البيع.

وتعبر هذه النتائج عن أن السياق العام للظاهرة سواء في المجتمعات المستهدفة أو المجتمعات المعرضة للاستهداف يدين الظاهرة ويرفضها، حيث أكدت غالبية العينة رفض الاتجار في الأعضاء البشرية في حين أن نسبة ضئيلة للغاية هي التي أشارت بالموافقة، وهنا يمكن تفسير ذلك في ضوء عدم خضوع مفردات العينة للظرف الضاغط الذي تقع تحته الضحايا وبالتالي يضطرون للموافقة، فالموافقة على عملية البيع لا تاتي بشكل مباشر ولكنها تأتي بعد انغلاق كل الأبواب أمام البائع «الضحية المحتملة» ووجود إغراءات وضغوط يمارسها الوسطاء من أجل إقناع الضحايا بعملية البيع، لذلك عند سؤال الشخص خارج نطاق ظروف البيع قد لا يوافق على العملية لكن في ظل الظروف المحيطة بعملية البيع قد يقبل، ويؤكد ذلك ويدعمه ما جاء بالدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» حيث اكدت غالبية الحالات على أنهم رافضون لعملية البيع، ولو عاد الزمن لرفضوا رغم أنهم قاموا بالفعل بإجراء العملية.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لموافقة العينة أو رفضها لبيع الأعضاء البشرية

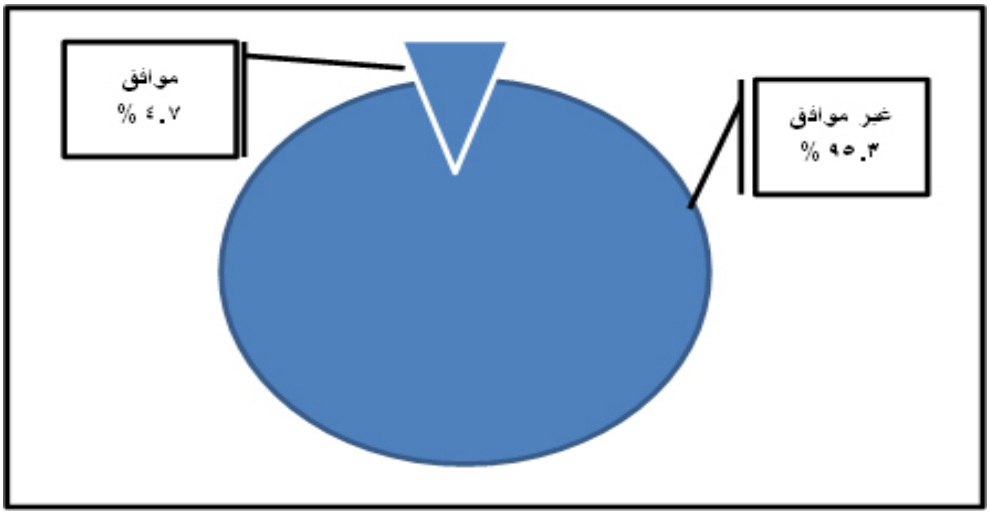

- وأبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة النوع والموقف من عملية البيع أن الذكور أكثر موافقة من الإناث حيث جاءت نسبة موافقتهم ٨,٧٪ مقابل ٠,٧٪ للإناث.

وتعبر هذه النتيجة عن أن الذكور أكثر ميلاً للموافقة على بيع الأعضاء من الإناث وقد يرجع ذلك إلى أن الذكور في المجتمعات التقليدية هم المسئولون عن إعالة الأسرة وبالتالي هم الأكثر عرضة للمشكلات والأزمات المادية وهو ما يدفعهم بالمغامرة في قبول عملية البيع إذا ما سدت كل السبل أمامهم.

توزيع عينة الدراسة طبقًا للموافقة على بيع الأعضاء

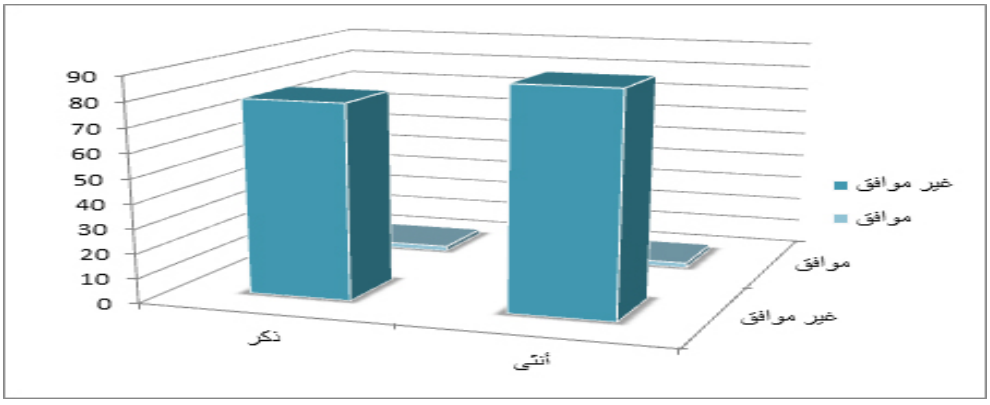

٢- أسباب الموافقة على البيع

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بأسباب الموافقة على عملية البيع من قبل الموافقين على هذه العملية إلى أن نسبة ٦٤,٣٪ توافق بسبب انتشار الفقر، يليها نسبة ٥٧,١٪ توافق بسبب أن البائع الضحية «المحتملة» ليس أمامه بدائل أخرى متاحة، ثم نسبة ٣٥,٧٪ توافق لأن المريض أحيانًا ليس لديه حل آخر، ثم ٢٨,٦٪ توافق لأن المريض حياته معرضة للخطر، ثم ٢١,٤٪ بسبب البطالة، وبنفس النسبة تأتي الموافقة بسبب المشكلات التي لدى البائع، وأخيرًا نسبة ١٤,٣٪ توافق بسبب حاجة البائع للمال.

وتعبر هذه النتائج عن أن الموافقة تأتي إما لأسباب خاصة بأحوال البائعين أو لأسباب خاصة بالمشترين (المرضى) وبالطبع فيما يتعلق بأسباب الموافقة من أجل المشتري يمكن تفهمها حيث تكون حياته معرضة للخطر وليس لديه بدائل اخرى، أما بالنسبة للأسباب الخاصة بالبائع فنجد أن الفقر وانغلاق الأبواب أمامه يأتي في المقدمة للموافقة على عملية البيع، ثم تأتي وبدرجات أقل البطالة والمشكلات والحاجة لمال وكلها أسباب اقتصادية أكدتها نتائج دراسة الحالة، حيث يعد الفقر والحاجة إلى المال دوافع رئيسة لدى كل ضحايا عمليات الاتجار في الأعضاء البشرية.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لسبب الموافقة على بيع الأعضاء

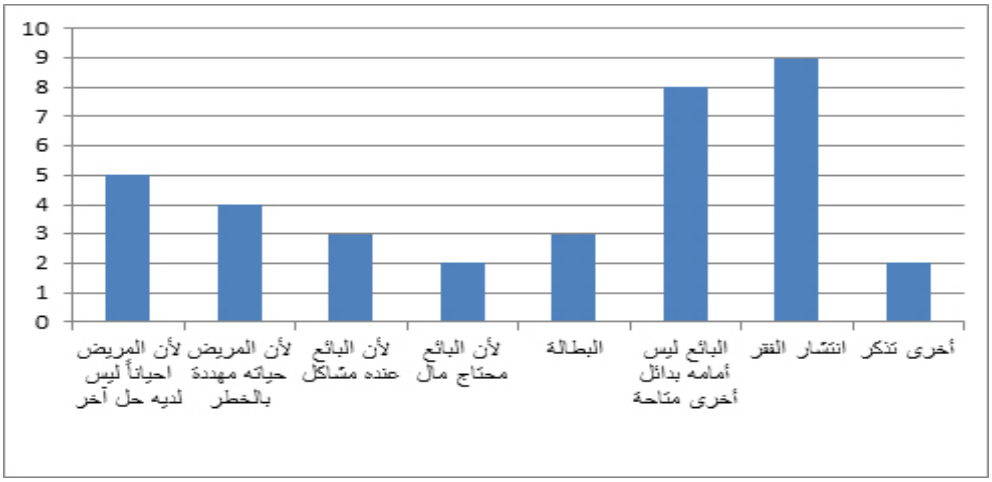

٣- أسباب عدم الموافقة على البيع

وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية على أن عدم الموافقة على عملية بيع الأعضاء البشرية يتمثل في أسباب متعددة يأتي في مقدمتها أن هذه العملية حرام لأن جسم الإنسان ليس ملكه بنسبة ٧٢٪، يليها أن حياة الإنسان أغلى من أي مال بنسبة ٥٣,٥٪، ثم الخوف من الإصابة بنفس المرض بنسبة ٣٦,٧٪، ثم خشية التعرض لمشاكل صحية بنسبة ٣٦٪، ثم لوم الأهل والجيران بنسبة ٥,٦٪، وأخيرًا الخوف من القوانين بنسبة ٤,٢٪ .

وتعبر النتائج السابقة عن سيطرة القيم الاجتماعية التقليدية على سكان السياق الاجتماعي الحضري الشعبي والعشوائي حيث تأتي في المقدمة النظرة التقليدية لجسم الإنسان باعتباره حرمة لا يجوز المساس بها لأنها أمانة ليست ملكه، هذا إلى جانب النظر على أن جسم الإنسان أغلى من أي شيء آخر، وفي إطار العادات والتقاليد تأتي أيضًا عملية العيب ولوم الأهل والجيران، وفي المقابل تبرز عملية الخوف من المرض أو الإصابة بمشكلات صحية، خاصة وأن هذا السياق الفقير قد لا يجد رعاية صحية كافية إذا ما تعرض لأي مشكلة صحية، وهذا ما أكدته دراسة الحالة حيث يتعرض بعض سكان هذا السياق للموت نظرًا لعدم توافر تكاليف العلاج، وبالطبع يأتي الخوف من القانون في المؤخرة وبنسبة ضئيلة للغاية، خاصة وأن هذا السياق الاجتماعي قد تعود على خرق القانون بأشكال وطرق مختلفة ومتعددة.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لسبب عدم الموافقة على بيع الأعضاء

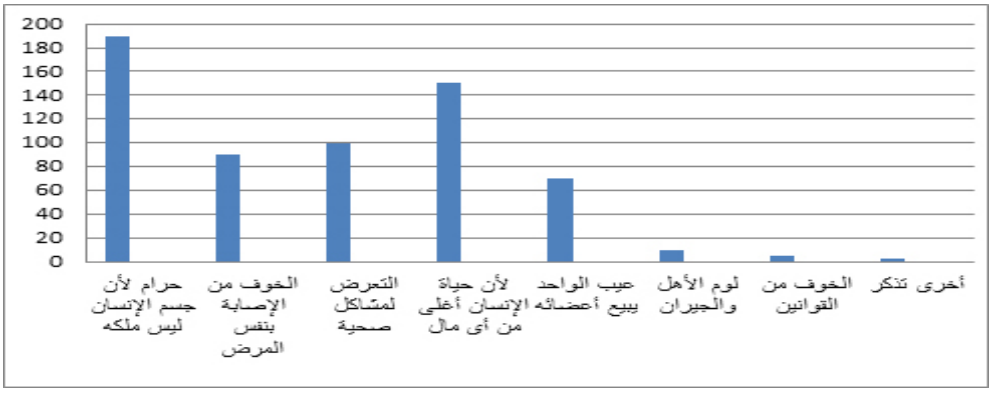

٤- مخاطر وتداعيات عملية الإتجار :

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بأهم المخاطر والمشاكل التي يمكن حدوثها بسبب انتشار عملية الاتجار في الأعضاء البشرية إلى أن نسبة ٦٦٪ من إجمالي العينة يرى ذلك في قيام ضعاف النفوس باستغلال الفقراء، يليها بنسبة ٦٥٪ من يرى ازدياد عدد الذين يعانون مشاكل صحية، ثم نسبة ٥٣,٣٪ ترى أنه سوف تدفع كل من يمر بأزمة أو ضائقة مالية إلى بيع عضو من جسمه، ثم نسبة ٤٥٪ ترى أنه سوف تنتشر عصابات خطف الأطفال لنزاع أعضائهم، ثم نسبة ٢٥٪ ترى عدم القدرة على العمل بكفاءة، واخيرًا جاءت نسبة ٢,٣٪ في بند أخرى أشاروا إلى عدم وجود أمان وتدمير الأسرة .

وتعبر هذه النتائج عن تقدم دور الوسطاء حيث يلعبون دورًا محوريًا لاصطياد الضحايا من بين الفقراء واستغلالهم، هذا إلى جانب ارتفاع نسبة الذين يعانون مشكلات صحية في سياق فقير غير قادر على تحمل تكاليف العلاج، أما الخطورة الثالثة فتتمثل في عملية الاستسهال التي قد يلجأ إليها الفقراء عند المرور بأزمات مالية وهي ما قد تدفع نسبًا عالية من هذا السياق للانخراط في عملية الاتجار خاصة الفقراء، وأما الخطورة الرابعة فهي انتشار العصابات لخطف الأطفال ونزع أعضائهم وهي واحدة من المشكلات التي بدأت تنتشر في السياقات الفقيرة في المدن الكبيرة، وأخيرًا تأتي عدم القدرة على العمل نظرًا للمشكلات الصحية الناتجة عن هذه العمليات وعدم رعاية لاحقة للضحايا وبالتالي يصابون بمشكلات صحية قد تؤثر عليهم في ممارسة أعمالهم والتي غالبًا ما تكون معتمدة على القوة العضلية لانخفاض مستويات التعليم لدى ضحايا عمليات الاتجار وهو ما أكدته دراسة الحالة وقراءة القضايا وبالتالي لا يستطيعون العمل إلا في الأعمال الحرفية والهامشية التي تتطلب مجهودًا عضليًا كبيرًا.

توزيع عينة الدراسة طبقًا للمخاطر من انتشار عملية بيع الأعضاء

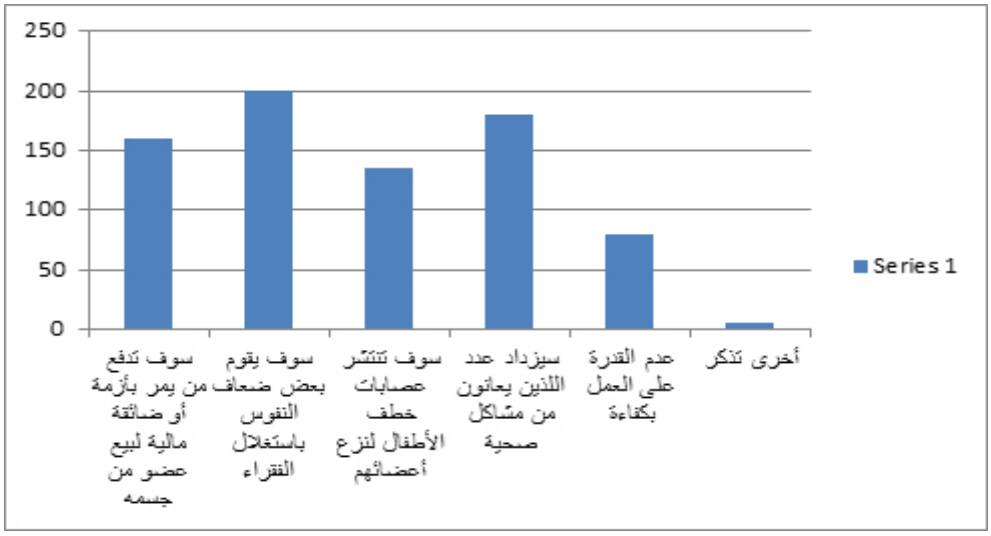

٥- الأطراف المسئولة عن انتشار الظاهرة

- وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالمسئول عن انتشار الاتجار بالأعضاء البشرية على أن ٦٢٪ من عينة الدراسة ارجعت المسئولية للبائعين أنفسهم، يليها مسئولية المستشفيات ومعامل التحاليل بنسبة ٥٩٪، ثم مسئولية العصابات وشبكات بيع الأعضاء بنسبة ٥٨,٧٪، ثم وجود الوسطاء بنسبة ٤١,٣٪، ثم تقصير وسائل الإعلام في التوعية بنسبة ٢٠,٣٪، ثم غياب القوانين المنظمة لعملية التبرع بنسبة ١٢,٧٪، وأخيرًا جاءت نسبة ٣,٧٪ في بند أخرى أشاروا إلى رجال الأعمال و(الدكاترة اللي معندهمش ضمير) .

وتعبر هذه النتائج عن أن البائعين تقع عليهم المسئولية الاكبر في مقاومة الاغراءات التي تمارس عليهم من قبل الوسطاء وعدم الضعف أمام المال حتى وإن كانوا يمرون بأزمات ومشكلات مادية كبيرة، وبالطبع تأتي مسئولية المستشفيات ومعامل التحاليل باعتبارهم وسطاء رئيسيين في عملية الاتجار يحققون منها أرباحًا طائلة، ونفس ما تحققه المستشفيات ومعامل التحاليل تحققه العصابات والشبكات وكذلك الوسطاء الفرعيون، إذن المسئولية مشتركة بين الجميع لكن تأتي مسئولية غياب القوانين متأخرة

قياسًا بالعناصر الأخرى نتيجة لوعي عينة الدراسة خاصة في هذا السياق الاجتماعي الشعبي والعشوائي والذي يدرك أن القانون وحده غير كاف لأنهم أنفسهم يمارسون يوميًا أعمالاً كثيرة مخالفة للقانون دون أن يقعوا تحت طائلته لذلك فإن وجود القانون لن يحل المشكلة لكن قد يكون من أسباب الحد منها.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لرأى العينة عن المسئول عن انتشار بيع الأعضاء

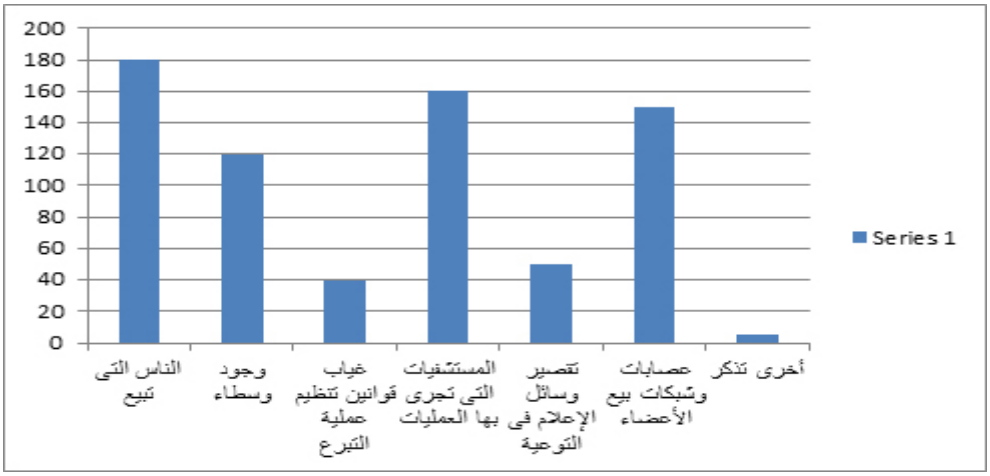

- أبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة المهنة بالمسئول عن انتشار بيع الأعضاء أنه كلما ارتفع المستوى المهني كان هناك تأكيد على غياب قوانين تنظيم عملية التبرع وتقصير وسائل الإعلام في التوعية، فأصحاب المهن المتخصصة أكدوا على غياب القوانين بنسبة ٥١,٦٪ مقابل ٢,٥٪ للحرفيين والعمال، وبالنسبة لتقصير وسائل الإعلام جاءت بنسبة ٥٤,٨٪ مقابل ٩,٢٪.

وتعبر هذه النتائج عن أنه كلما ارتفع المستوى المهني لأفراد العينة كان هناك وعي أكبر بدور وسائل الإعلام والقانون باعتبارهم وسائل فاعلة في عملية المواجهة، فغياب القانون وتقصير وسائل الإعلام يعد من الاسباب المهمة في انتشار الظاهرة من قبل الاكثر وعيًا وثقافة، في حين أن أصحاب المهن الحرفية والعمالة الهامشية فلا تعطي هذه العناصر الثقافية حجمها الطبيعي، بل يرجعون إلى العوامل المباشرة مثل الضحايا والوسطاء والعصابات.

٦- الأطراف المسئولة عن مواجهة الظاهرة

- تشير نتائج الدراسية الميدانية فيما يتعلق بطرق حل مشكلة بيع الأعضاء البشرية من وجهة نظر عينة الدراسة إلى أن نسبة ٧١,٧٪ أكدت على زيادة دخل الفقراء، يليها توفير فرص عمل للمتعطلين بنسبة ٦٩٪، ثم وضع عقوبات قانونية صارمة لكل من ييسر عملية البيع بنسبة ٦٨,٧٪، ثم الرقابة الشديدة على المستشفيات ومعامل التحاليل بنسبة ٦٢,٣٪، ثم توعية الناس بخطورة البيع من خلال وسائل الإعلام بنسبة ٢٣,٧٪، ثم نشر ثقافة التبرع بنسبة ١١,٣٪، ثم تنظيم التبرع بنسبة ٩٪، ثم التوسع في التأمينات والمعاشات الملائمة بنسبة ٥,٧٪ وأخيرًا جاءت نسبة ١,٣٪ في بند أخرى أشاروا إلى غلق المستشفيات وزيادة الوعي الديني و(القبض على الناس اللي بتعمل كده) .

وتعبر هذه النتائج عن أن علاج مشكلات الفقر والبطالة يأتي كمقدمة لمواجهة وعلاج قضية الاتجار في الأعضاء البشرية وهو ما أكدته الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» وقراءة ملفات القضايا من أن غالبية الضحايا من الفقراء، ثم تأتي وضع العقوبات والرقابة على المستشفيات ومعامل التحاليل باعتبار هذه الأطراف الاكثر فاعلية في عملية الاتجار، ولابد من مواجهتها من أجل حل المشكلة، ثم تأتي أهمية التوعية من خلال وسائل الإعلام خاصة المسموعة والمرئية باعتبارها من الوسائل الفاعلة والمؤثرة في تشكيل الوعي لدى الفئات والشرائح الفقيرة والأقل تعليمًا وهي الأكثر انتشارًا في السياق الذي تنمو فيه الظاهرة، أما نشر ثقافة التبرع وتنظيمه فيأتي في مرتبة متأخرة لأن وعي الناس يرتبط بالأشياء المادية أكبر من الأشياء المعنوية، حيث يمكن التأكيد على أن الجوانب المادية يراها الفقراء أكثر أهمية من الجوانب غير المادية، أما فيما يتعلق بتراجع أهمية التأمينات والمعاشات كحلول للظاهرة فيمكن تفسيره في ضوء الطبيعة الشابة لسياق العينة والذي لا ينظر كثيرًا إلى موضوع التأمينات والمعاشات التي قد يراها بشكل أكبر من هم في سن متقدمة.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لوجهة نظر العينة في حل مشكلة بيع الأعضاء

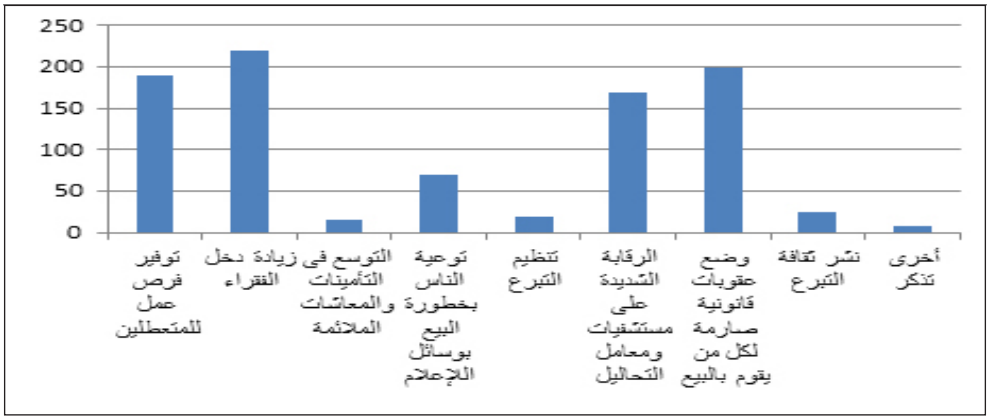

- وأبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة المهنة بكيفية حل مشكلة بيع الأعضاء أن أصحاب المهن المتخصصة قد أكدوا على دور وسائل الإعلام بنسبة ٥٤,٨٪ في مقابل ١٩,٢٪ للحرفين والعمال، ثم جاء تنظيم التبرع بنسبة ٤٨,٨٪ مقابل ٢,٥٪، ثم نشر ثقافة التبرع بنسبة ٤١,٩٪ مقابل ٥٪.

وتؤكد هذه النتائج على أنه كلما ارتفع المستوى المهني كان هناك إدراك أكبر للطرق غير المباشرة في علاج المشكلة كنشر الوعي بخطورتها من خلال وسائل الإعلام أو تنظيمها من خلال القانون وهو ما لا يدركه الأقل مهنيًا لأنهم الأقل تعليمًا والأقل وعيًا وثقافة حيث ينظرون دائمًا إلى طرق العلاج المباشرة مثل الرقابة على المستشفيات ووضع عقوبات صارمة وتوفير فرص عمل وزيادة دخل الفقراء.

- وأوضحت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالمسئولية عن مواجهة عملية بيع الأعضاء أن نسبة٩٠٪ من إجمالي العينة يرون الحكومة هي المسئول الأول والوحيد في مواجهة الظاهرة، يليها مسئولية الشرطة بنسبة ٤٦,٧٪، ثم مسئولية رجال الأعمال بنسبة١٩,٣٪، ثم مسئولية الناس بنسبة ٨,٣٪، ثم مسئولية كل الأطراف مجتمعة بنسبة٨٪،ثم مسئولية الجمعيات الأهلية بنسبة ٥,٣٪ وأخيرًا جاءت نسبة٢٪ في بند أخرى أشاروا إلى مسئولية وسائل الإعلام ووزارة الصحة وإدارة المستشفيات.

وتعبر هذه النتائج عن طبيعة السياق الاجتماعية الحضري الشعبي والعشوائي الذي دائمًا ما يدين الحكومة والشرطة ويحملها مسئولية كل المشكلات التي يمر بها المجتمع، وقد يكون سكان هذا السياق محقين في ذلك لأنهم يعيشون في مجتمعات تغيب عنها الدولة، فلا توجد بينة مؤسسية حقيقية داخل هذا السياق وهو ما أوضحته الزيارات الميدانية، فالدولة بمعناها العام غير موجودة بشكل حقيقي داخل هذا السياق الذي نشأ ونما وتطور تحت سمع وبصر الدولة دون أن تلتفت له، وعندما تظهر المشكلات التي تهدد أمن واستقرار المجتمع تبدأ النظر إلى هذه السياقات الشعبية والعشوائية، وبالطبع يأتي رجال الأعمال في مرحلة تالية للحكومة والشرطة باعتبار هؤلاء هم أصحاب الجزء الأكبر من ثروات الدولة وهذا ما تبثه وسائل الإعلام، وأوضحت الزيارات الميدانية معرفة السكان في هذا السياق لرموز المجتمع من رجال الأعمال، وبالطبع تأتي أدوار الناس في مرتبة متأخرة لإدراك العينة أن الفقراء أمثالهم لا يمكنهم المساعدة في حل المشكلة، ويتراجع دور الجمعيات الأهلية لعدم وجود مجتمع مدني حقيقي يساعد في حل مشكلات الفقراء ويكون شريكًا في عملية التنمية.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لرأى العينة في المسئول عن مواجهة عملية بيع الأعضاء

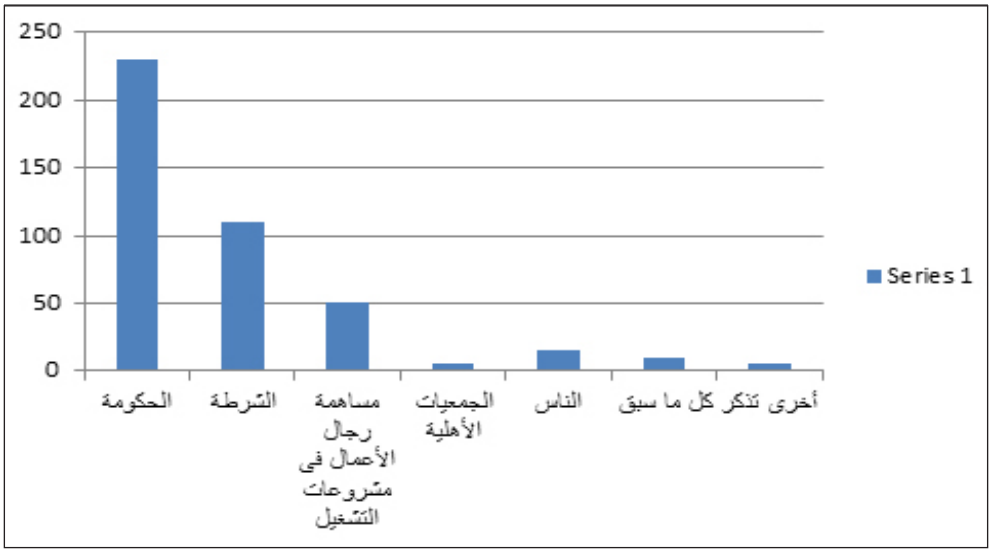

- وأبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة التعليم بالمسئول عن مواجهة عملية بيع الأعضاء أن نسبة ١٠٠٪ من الأميين والحاصلين على تعليم ابتدائي يرون الحكومة مسئولة عن المواجهة مقابل ٥٨,١٪ للحاصلين على تعليم جامعي.

وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة المهنة بالمسئول عن مواجهة عملية البيع إلى أن نسبة ٩٨,٣٪ من الحرفيين والعمال يرون مسئولية الحكومة مقابل نسبة ٥٤,٨٪ لأصحاب المهن المتخصصة.

وهو ما يؤكد التفسير السابق حيث يرتبط ارتفاع المستوى التعليمي بالمستوى المهني ومن ثم فأصحاب المهن المتخصصة يكونون أكثر وعيًا وثقافة وبالتالي لا يحملون الحكومة المسئولية كاملة، بل يشركون معهم رجال الأعمال والجمعيات الأهلية، هذا إلى جانب المواطنين أنفسهم على عكس الحرفيين والعمال الأقل وعيًا وثقافة إذ يرجعون المسئولية عن كل شيء للحكومة، وقد يرجع ذلك إلى إحساسهم بأن الحكومة تهملهم في كل شيء، وهذا ما اتضح من خلال الزيارات الميدانية حيث تختفي تمامًا البنية المؤسسية للدولة في بعض مجتمعات الدراسة وتوجد على استحياء في المجتمعات الأخرى سواء كانت مجتمعات الاتجار أو المجتمعات المعرضة للإتجار.

خامسًا: بعض ممارسات عملية بيع الأعضاء البشرية

نحاول من خلال هذا المحور من الدراسة الميدانية التعرف على بعض الممارسات التي تتم أثناء عملية البيع، كيف يتعرف البائع على المشتري، طرق الوصول للضحية، وكيف يتم إقناعها، والظرف الذي يضطرها للقبول، وكيفية التصرف في عائد البيع، وأكثر الجنسيات مشاركة في عملية الاتجار سواء البيع أو الشراء.

١- أساليب معرفة إجراء عملية البيع

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٦٥,٣٪ من إجمالي عينة الدراسة لم تسمع شيئًا عن كيفية إتمام عملية البيع، مقابل نسبة٣٤,٧٪ سمعت بعض الأشياء عن كيفية إتمام عملية البيع .

وتعبر هذه النتائج عن أن ثلث العينة فقط هو الذي سمع عن كيفية إتمام عملية البيع على الرغم من أن ثلثي عينة الدراسات تم تطبيقه في مجتمعات الاتجار والثلث فقط هو الذي طبق في المجتمعات المعرضة للإتجار، وإذا كان من الطبيعي أن تكون المجتمعات المعرضة لا يعرف سكانها تفاصيل إتمام عملية البيع، فمن المتوقع أن يكون سكان المجتمعات المستهدفة قد سمعوا بعض المعلومات عن إجراءات البيع، لكن انخفاض نسبة من سمع عن هذه الإجراءات يمكن تفسيره في ضوء سرية عملية البيع، فقد يسمع سكان مجتمعات الاتجار عن البيع دون السمع بتفاصيل العملية.

- وأبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة النوع بالسماع بكيفية إتمام عملية البيع أن الذكور اكثر سماعًا من الإناث حيث جاءت نسبة ٥٢٪ من الذكور سمعوا بكيفية إتمام العملية مقابل ١٧,٣٪ من الإناث.

وتعد هذه النتيجة طبيعية في سياق عينة الدراسة، فالذكور أكثر خروجًا من المنزل وأكثر احتكاكًا بمناطق تواجد الوسطاء والضحايا، حيث أكدت الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» وقراءة القضايا، أن الوسطاء والضحايا يتعرفون على بعضهم من خلال المقاهي في المجتمعات الشعبية والعشوائية وبالطبع هذه الأماكن لا تتردد عليها الإناث، هذا إلى جانب أن نسبة كبيرة من الإناث في العينة من ربات البيوت، وبالتالي يقل خروجهن، وبالتالي معارفهن عن كيفية إتمام عملية البيع.

توزيع عينة الدراسة طبقًا للسمع عن كيفية إتمام عملية البيع

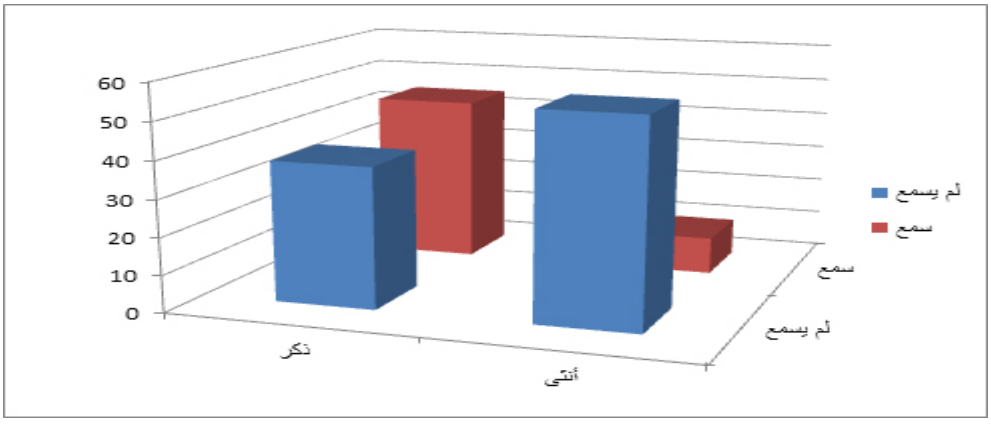

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة المهنة بالسماع بكيفية إتمام عملية البيع إلى أن أصحاب المهن الحرفية والعمال أكثر سماعًا من أصحاب المهن المتخصصة حيث جاءت نسبة٧, ٥١٪ للحرفيين والعمال مقابل ٩, ١٢٪ لأصحاب المهن المتخصصة.

وتؤكد هذه النتيجة على أن تفاصيل عملية البيع يعلمها الحرفيون والعمال الأكثر عرضة واستهدافًا لعملية الاتجار لأنهم الأكثر فقرًا وهم غالبًا ما يجلسون على المقاهي التي يتواجد بها الوسطاء وبالتالي يكونون أكثر عرضة لسماع تفاصيل عملية البيع، على عكس أصحاب المهن المتخصصة الذين يعدون أقل استهدافًا لهذه العملية والأقل جلوسًا على المقاهي خاصة في المجتمعات الشعبية والعشوائية.

توزيع عينة الدراسة

طبقًا للسمع عن كيفية إتمام عملية البيع والمهنة

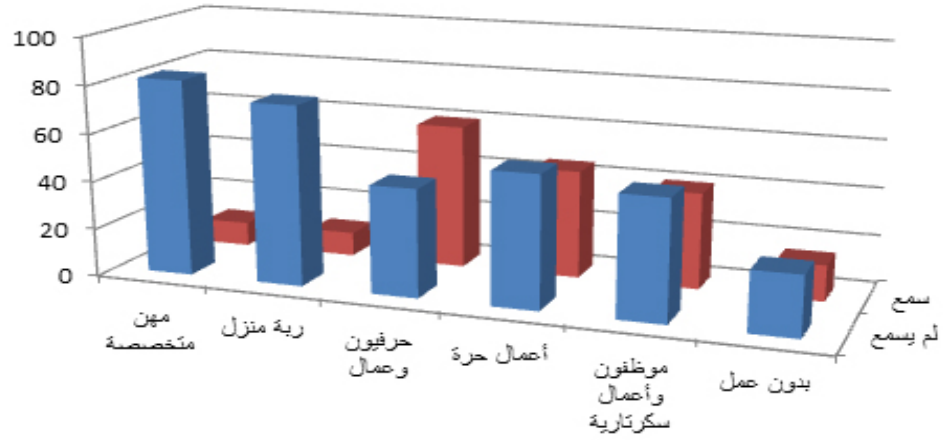

٢- كيفية تعرف البائع على المشتري:

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بكيفية تعرف البائع على المشتري أن نسبة ٨, ٧٨٪ من أفراد العينة الذين أكدوا على أنهم يعرفون كيف تتم العملية أنه يتعرف عليه من خلال شخص سبق له بيع عضو من جسمه، يليها

من خلال شخص يسكن بالمنطقة ويعمل في مستشفى أو معمل تحاليل بنسبة ٥٠٪، ثم من خلال اشخاص يبحثون عن المحتاجين وأصحاب الظروف الصعبة بنسبة ٤٩٪، ثم من خلال أماكن معروفة يذهب إليها من يرغب في البيع بنسبة ٣٤,٦٪، وأخيرًا أن المحتاج يسأل ويوصل بنسبة٨,٧٪.

وتعبر هذه النتائج عن الدور الرئيس الذي يقوم به الوسطاء الفرعيون والرئيسيون في عملية البيع، فهم حلقة الوصل الرئيسة بين البائع والمشتري وإن كان الوسيط الفرعي الذي كان بائعًا في مرحلة ثم تحول إلى وسيط هو الأكثر بروزًا في إطار نتائج الدراسة، يليه الوسيط الذي يعمل في المجال الطبي ويسكن نفس السياق الاجتماعي لبائعين «الضحايا المحتملين»، ويقترب منهم من يقومون بالبحث عن ضحايا من أصحاب الظروف الصعبة، ثم ذهاب الضحية إلى المستشفى ومعمل التحاليل بنفسه باعتبارهم وسطاء رئيسيين، وتتفق هذه النتائج مع ما أكدته نتائج دراسة الحالة وقراءة القضايا من أن الوسطاء الفرعيين يلعبون الدور الأكبر في إيقاع الضحايا يليهم الوسطاء الرئيسيون سواء مستشفى أو معمل تحاليل أو أطباء.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لكيفية تعرف البائع على المشترى

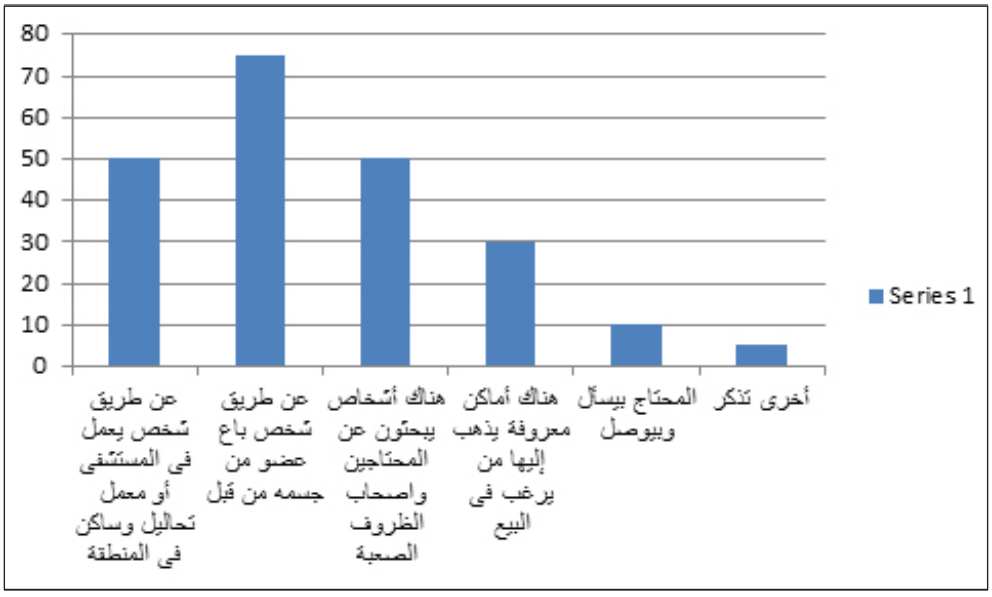

٣- طريقة الوصول للضحية

- تشير نتائج الدراسة فيما يتعلق بكيفية الوصول للضحية إلى أن نسبة ٧٩,٨٪ من أفراد العينة الذين أكدوا معرفتهم بالممارسات التي تتم خلال عملية البيع أن الوصول للضحية يكون من خلال سمسار، يليها نسبة ٥٢,٩٪ عن طريق مستشفى، ثم نسبة ٥٠٪ عن طريق طبيب، ثم نسبة ٤١,٣٪ عن طريق أحد العاملين في مستشفى أو معمل تحاليل، وبنفس النسبة عن طريق ممرض أو ممرضة، ثم نسبة ١٠,٦٪ عن طريق معمل التحاليل، واخيرًا نسبة ٨,٧٪ من خلال شخص معرفة سبق وأن قام بشراء.

وتؤكد هذه النتائج ما أبرزته النتائج السابقة من الدور المحوري الذي يقوم به الوسطاء الرئيسيون والفرعيون في الوصول للبائعين «الضحايا المحتملين» ويتفق ذلك مع ما جاءت به دراسة الحالة وقراءة القضايا من وجود سماسرة محترفين يتخذون من هذا العمل عملاً أساسيًا لذلك جاءت نسبة السماسرة في المقدمة، يليها مباشرة الأطباء باعتبارهم الحلقة الرئيسية الأولى بين البائع والمشتري وقد تكون هناك سهولة في الايقاع بالبائع «الضحايا المحتملين» خاصة لو كان من المترددين عليه في المستشفى الحكومي الذي يعمل به، وبالطبع يبرز دور العاملين في المجال الطبي لأنهم يتعاملون بشكل مباشر مع الضحايا وينتمون لنفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي تكون عملية التواصل بينهم أسهل وأيسر، والنتائج في مجملها تسير في اتجاه ضرورة مواجهة الوسطاء سواء كانوا رئيسيين أو فرعيين باعتبارهم الحلقة الأكثر خطورة في عملية الاتجار في الأعضاء البشرية.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لكيفية الوصول إلى البائع

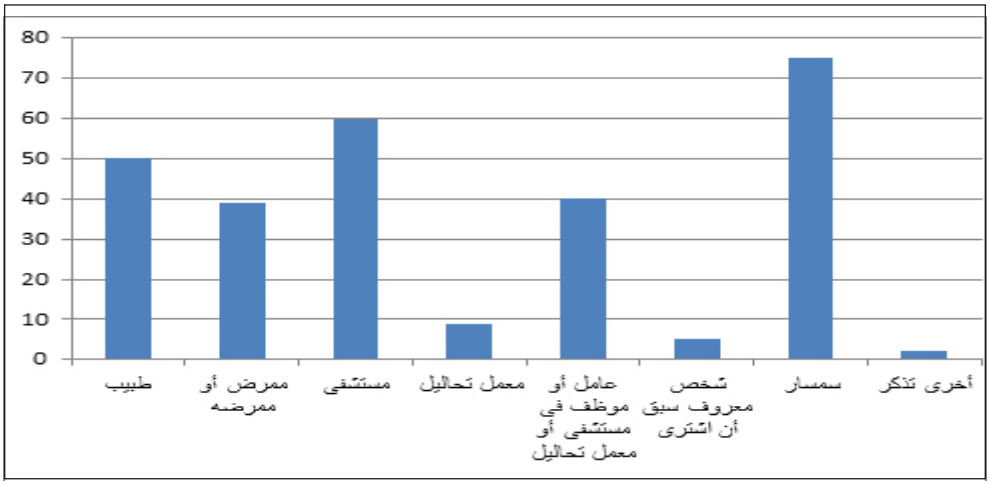

٤- أساليب إقناع البائع :

- وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بطرق ووسائل إقناع الضحايا بعملية البيع على أن نسبة ٩٦,٢٪ من أفراد العينة الذين أكدوا على معرفتهم بالممارسات التي تتم خلال عملية البيع أنهم يقدمون إغراءات مالية ويليها مساعدتهم في حل مشكلاتهم بنسبة ٧٥٪، ثم تحقيق بعض أحلامهم بنسبة ٣٢,٧٪، ثم الحديث عن ثواب المتبرع عند ربنا أكبر بنسبة ٩,٦٪ ثم أن حياة الإنسان متوقفة عليك بنسبة ٨,٧٪، واخيرًا أنه يقوم بعمل للخير بنسبة ٧,٧٪.

وتعبر هذه النتائج عن تقدم الأبعاد المادية على الأبعاد القيمية، فتقديم المساعدات المالية وحل المشكلات والأزمات المادية وتحقيق حلم إقامة مشروع تتفوق كثيرًا عن أساليب الإقناع القيمي بأبعاده الأخلاقية والدينية والعمل الإنساني وثواب المتبرع وغيرها، وتأتي هذه النتائج متوافقة مع ما أكدته الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» وقراءة ملفات القضايا من أن الدافع الأول للضحايا هو الفقر والحاجة المادية، فالبائعون يستجيبون إلى الاغراءات المادية والوسطاء يجيدون التعامل مع الضحايا وفقًا لاحتياجاتهم، إلا أنه يظل البعد القيمي والأخلاقي أحد الأساليب المساعدة في عملية الإقناع ولكنه لا يغني عن الإغراء المادي.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لكيفية إقناع الناس بالبيع

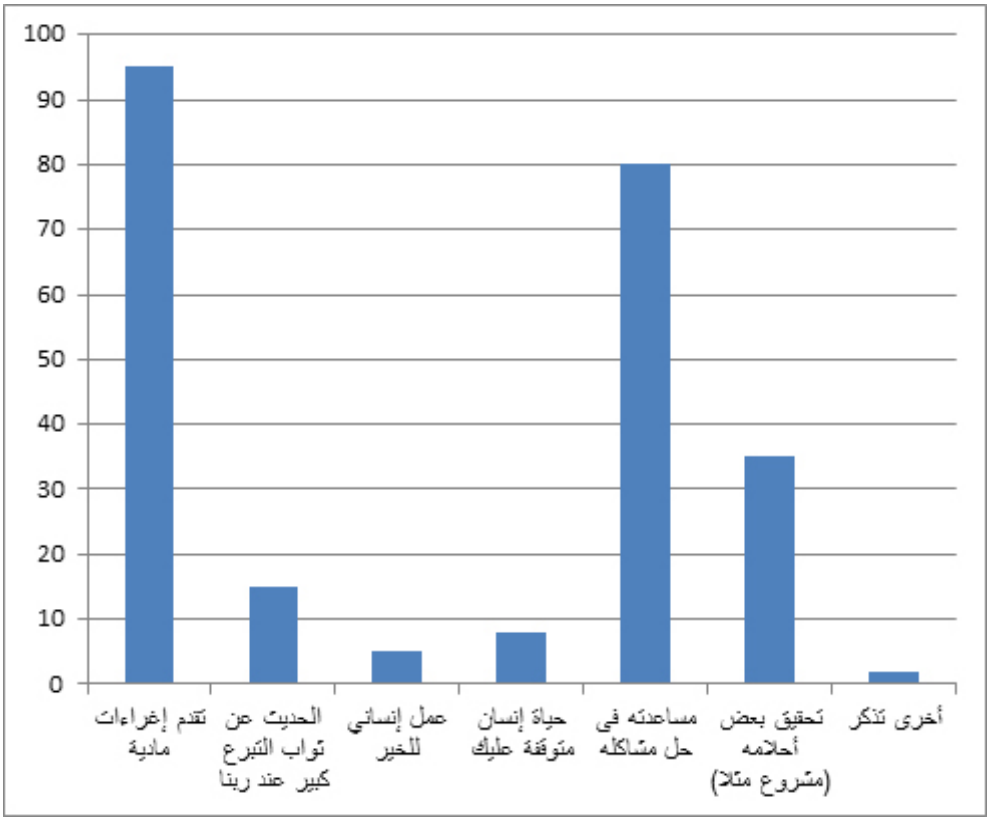

٥- الظروف الدافعة للبيع

- تشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالظروف التي تضطر البائعين لبيع أعضائهم إلى أن نسبة ٨٧٪ من أفراد عينة الدراسة الذين أكدوا على معرفتهم بالممارسات التي تتم خلال عملية البيع ترجع إلى الأزمات المالية، يليها بنسبة ٦١,٣٪ الاحتياج الشديد، ثم نسبة ٥١,٣٪ انغلاق كل الأبواب أمامه، ثم نسبة٢٣,٧٪ الرغبة السهلة في الحصول على المال، ثم نسبة ١٩,٧٪ حاجة ملحة غير قابلة للإرجاء، ثم الضعف واليأس بنسبة ١٧,٣٪، وأخيرًا جاءت نسبة١٪ في بند أخرى أشاروا إلى الاحتياج للزواج وأن (أولاد الحرام يغرروا بهم).

وتعبر هذه النتائج عن تداخل وتمفصل فيما بينها، فالأزمات المالية تأتي في المقدمة وهي تعبير صريح وواضح عن حالة الفقر الذي قد ينعكس في الاحتياج الشديد وانغلاق الأبواب والحاجات الملحة التي قد تدفع في النهاية إلى الضعف واليأس، وهذه النتائج أكدتها الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» وقراءة ملفات القضايا، فالبائعون «الضحايا المحتملون» غالبًا ما يضطرون للموافقة على البيع تحت هذه الضغوط المادية التي تسبب مشكلات حياتية يضعف وييأس الفقير من حلها، لكن بالطبع لا يمكن إغفال الرغبة السهلة في الحصول على المال لأن أحوال سكان السياق الحضري الشعبي والعشوائي تكاد تكون متشابهة ورغم ذلك لم يقم كثير منهم ببيع عضو من جسمه كما فعل الضحايا على الرغم من تشابه الظروف، بل وقد يكون هناك من يمر بأزمات أكبر من الأزمات التي يمر بها هؤلاء الضحايا.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لقوة الظروف التى تجعل الشخص يبيع عضو من أعضائه

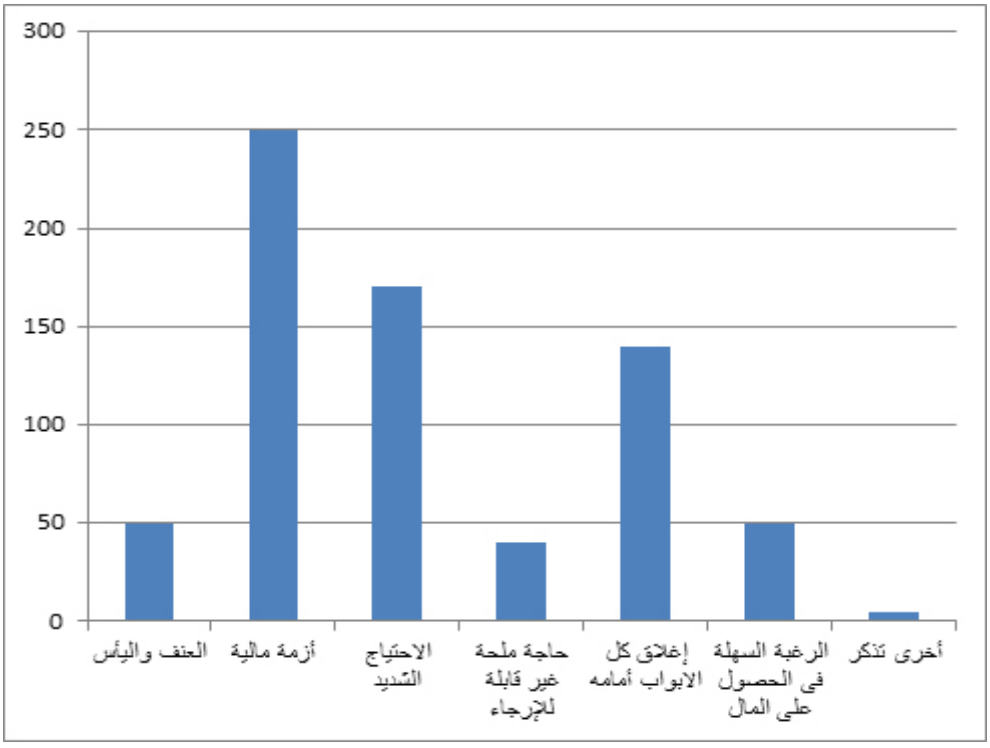

- تؤكد نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالتصرف في عائد عملية البيع على أن نسبة ٧٤,٧٪ من إجمالي عينة الدراسة يرون أن البائع يحل بالعائد مشكلاته وأزماته، يليها بنسبة ٦٩,٧٪ يصرف الفلوس ويعود كما كان، ثم نسبة ١٥٪ يقيم مشروعًا يدر عليه دخلاً، ثم نسبة ٢,٣٪ يدخر الفلوس في بنك، وأخيرًا جاءت نسبة ١,٧٪ في بند أخرى أشاروا إلى (إدمان المخدرات وأنه هيضيع الفلوس في الهوا لأنه إنسان فاشل واللي يجي سهل يروح سهل وأن الله أعلم) .

وتعبر هذه النتائج عن كيفية التصرف في عائد البيع من قبل البائعين «الضحايا» حيث جاءت في المقدمة حل المشكلات والأزمات وهذا بالطبع أمر منطقي، فإذا كان البيع من اجل أزمة أو مشكلة فمن الضروري حل هذه الأزمة أو المشكلة الملحة والضرورية، لكن أن تأتي في المرتبة الثانية وبفارق بسيط أنه يبدد العائد ويعود كما كان، فهذا يستحق الوقوف أمامه حيث إن الضحايا لا يملكون ثقافة الاستثمار، لذلك لا يجيدون التعامل مع عائد عملية البيع، وهذا ما أكدته الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» حيث بدد الضحايا العائد المادي في أمور وأشياء استهلاكية ولم يتمكنوا من استثمارها استثمارًا جيدًا، لذلك جاء الاستثمار من خلال مشروع أو ادخار في البنوك ضعيف.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لمعرفة ماذا يفعل بالفلوس التى يأخذها

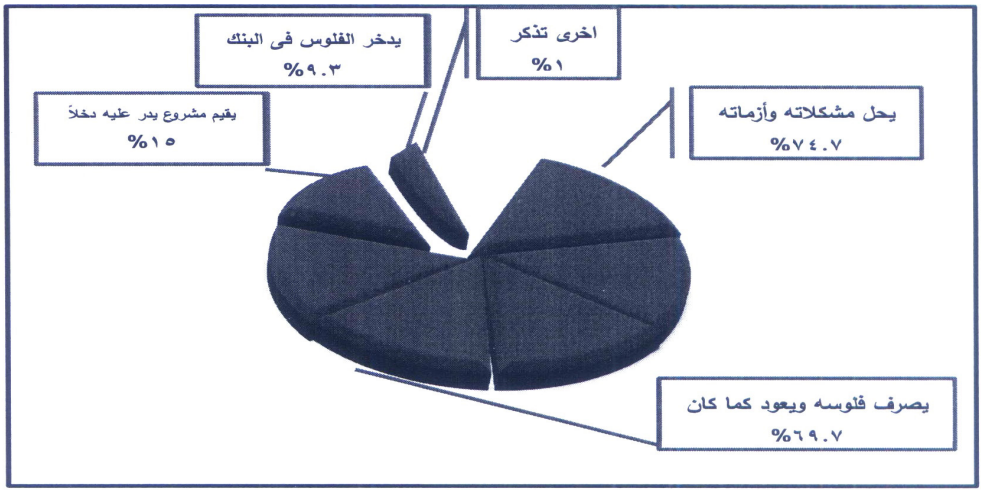

٧- جنسية المشتري:

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بجنسيات من يقومون بعملية شراء الأعضاء إلى أن نسبة ٦٨٪ من إجمالي العينة أكدوا على أنهم من المصريين، في حين جاءت نسبة العرب ٤٧٪، ثم الأجانب بنسبة ٢٠٪، وأخيرًا أكدوا على أنهم لا يعرفون بنسبة ١١,٣٪.

وتعبر هذه النتائج عن تصورات عينة الدراسة لسوق الاتجار في الأعضاء البشرية حيث تتنوع جنسيات القائمين بعملية الشراء لكن يظل المصريون في المقدمة يليهم العرب وهم يجدون في هذه السوق ما يريدونه من بضاعة دون عناء، هذا إلى جانب خبرة الأطباء المصريين في مجال نقل وزراعة الأعضاء الذي قد لا يتوفر في كثير من البلدان العربية، وبالطبع تأتي نسبة الأجانب في مرتبة متدنية لأن لديهم بدائل أخرى في مجتمعاتهم، وقد يكون لجوؤهم لمصر لانخفاض تكاليف العملية وتوافر البائعين بسهولة وكثرة.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لأكثر الجنسيات التى تشترى أعضاء

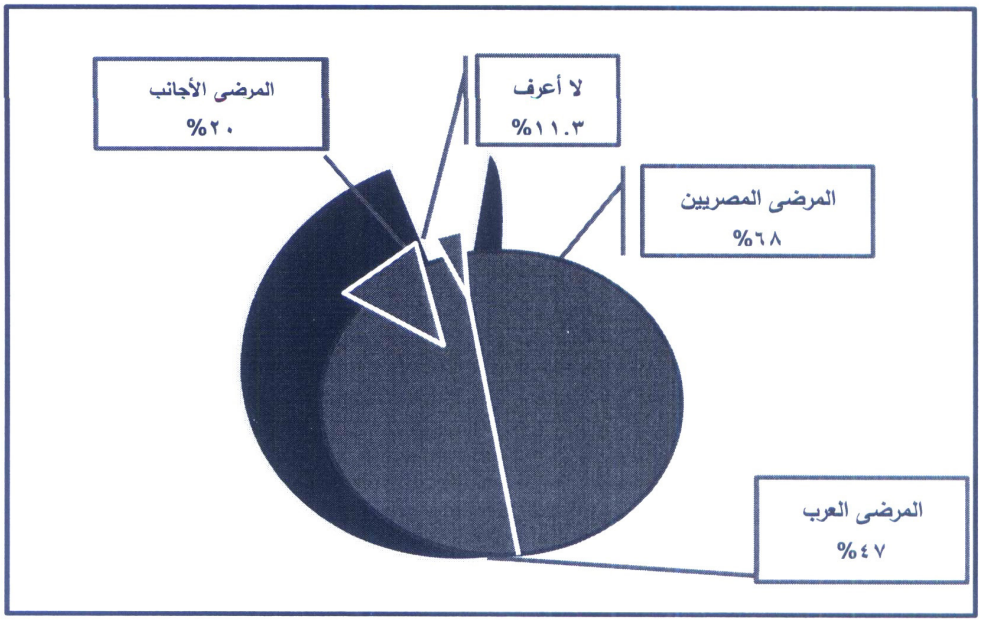

٨- جنسية البائع:

- أوضحت نتائج الدراسة فيما يتعلق بوجود عرب وأجانب يحضرون إلى مصر خصيصًا لبيع أعضائهم أن نسبة ٦٢٪ من إجمالي العينة أجابت بلا، يليها لا أعرف بنسبة ٢٢٪، وأخيرًا نعم بنسبة ١٦٪ .

وتعبر هذه النتائج عن أن سوق الاتجار في الأعضاء البشرية داخل مصر سوق رائجة للعرب والأجانب فيما يتعلق بعملية الشراء، وأما البيع فيمثل نسبة ضعيفة مقارنة بمن يقومون بالشراء، وبالطبع هذه النتيجة تأتي متوافقة مع ما أكدته دراسة الحالة وملف القضايا، حيث يسيطر المصريون على سوق البيع وإن كان ذلك لا يمنع من وجود عرب وأجانب خاصة من البلدان الفقيرة حيث تتشابه ظروف هؤلاء البائعين العرب والأجانب مع ظروف نظرائهم المصريين.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لمدى حضور العرب الأجانب لبيع الأعضاء

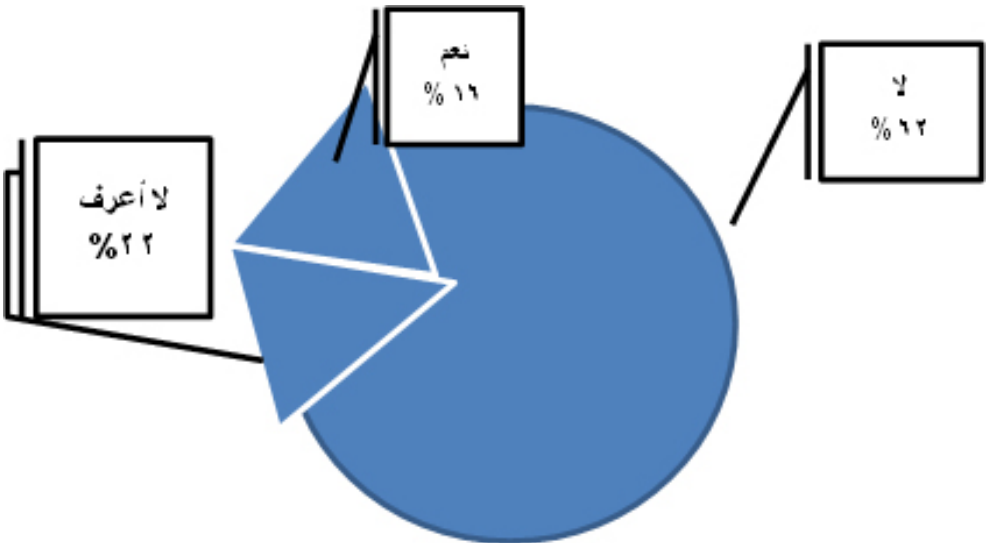

- تؤكد الدراسة الميدانية فيما يتعلق بجنسيات العرب والأجانب الذين يقومون ببيع اعضائهم في مصر على أن نسبة ٤٥,٨٪ من بعض الدول الإفريقية، يليها بنسبة ٤٣,٨٪ من فلسطين، ثم نسبة ٤١,٧٪ من الأردن، ثم نسبة ٣٩,٦٪ من السودان، ثم نسبة ٢٧,١٪ من الصومال، ثم نسبة ١٤,٦٪ من اليمن، ثم نسبة

٤,١٠٪ من الهند، ثم نسبة ٤,٢٪ من بنجلاديش، ثم نسبة ٢,١٪ من الصين، واخيرًا نسبة ٤١,٧٪ في بند أخرى أشاروا إلى بعض دول الخليج مثل السعودية والإمارات والكويت.

وتعبر هذه النتائج عن وجود سوق رائجة بين جنسيات مختلفة من بعض الدول الإفريقية يليها الدول العربية الفقيرة مثل فلسطين والأردن والسودان والصومال واليمن، وهذه النتائج أكدتها دراسة الحالة وقراءة ملف القضايا حيث أكدوا على وجود العديد من أبناء الجاليات الإفريقية من طلبة البعوث الإسلامية يقومون ببيع أعضائهم وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار الأعضاء إلى درجة وصلت إلى خمسة آلاف جنيه للكلية الواحدة، هذا إلى جانب وجود شبكات من بعض الدول العربية الفقيرة خاصة الأردن والسودان، وظهرت حالات من اليمن وفلسطين، وبالطبع تأتي الهند وبنجلاديش والصين في مرتبة متأخرة قياسًا بالدول الإفريقية والعربية الفقيرة لأسباب مختلفة قد يكون من أهمها وجود بعض أبناء هذه الجاليات في مصر حيث يعملون في قطاع التجارة البسيطة (باعة متجولين).